

## توحيد متمرد دارفور: شرط أساسي للسلام

### أولاً: نظرة عامة

□ ويجب على المجتمع الدولي تنسيق رسائله بشكل أفضل لمنع حركتي التمرد وفصائلهما من استخدام الأطراف الخارجية للتقوي بها بعضها ضد بعض، وينبغي أن يدعم مؤتمرات الحركتين بتقديم المساعدة فيما يتعلق بتوفير النقل والمعونة الغذائية والأمن.

### ثانياً: انقسامات المتمردين

#### (أ) جيش تحرير السودان

أنشأت مجموعة من الشباب المنتمين بصورة رئيسية إلى قبائل الفور والزغاوة والمساليت جيش تحرير السودان في فبراير 2003<sup>1</sup> وهو في قتاله ضد التهميش الاقتصادي والسياسي من جانب الحكومة المركزية، حقق نجاحات عسكرية مبكرة في هجماته على المنشآت الحكومية الأمر الذي ساعده على تجنيد الآلاف وتوسيع قاعدة تأييده بسرعة في جميع أرجاء دارفور<sup>2</sup>، ومما أسهم أيضاً في شعبيته رد الحكومة بأسلوب الأرض المحروقة، حيث أحرقت القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد التي تدعمها الحكومة مئات القرى وشردت أكثر من ثلث السكان. ولكن حركة تحرير السودان أصبحت مشلولة بسبب نزاع منكم على القيادة، جعل التقدم في المفاوضات مستحيلاً. ولم تستطع هياكلها السياسية الضعيفة مواكبة توسع الحركة السريع، وتطورت الخلافات الشخصية داخل القيادة إلى انقسامات قبلية. ولم تتجح الجهود التي بذلت لتوحيد الحركة، ولكنها ما زلت جارية. وإلى أن يتسنى التغلب على النزاعات الداخلية وتعود قيادة جيش تحرير السودان إلى دارفور، ليس ثمة أمل يذكر في إحراز تقدم جوهري في المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

#### 1. جذور الحركة

كان أحد الأسباب الأساسية للتمرد انحياز الحكومة المستمر إلى الجماعات البدوية ذات الأصول العربية ضد الفور والزغاوة والمساليت في نزاعاتها المتكررة على الموارد الطبيعية. إذ قاتل الفور في الحزام الجبلي الخصيب حول جبل مرة لأكثر من عقد ضد الميليشيات العربية المعيرة التي جذبتها موارد المنطقة الطبيعية الغنية. وفي يوليو 2000، عندما استؤنفت سلسلة من الهجمات على قرى الفور، اندمجت مجموعات الدفاع عن النفس المكونة من عامة الشباب وشكلت حركة أوسع. وفي منتصف التسعينات تشكلت ميليشيات الدفاع عن النفس في غرب دارفور وسط المساليت رداً

لا يزال عدم الأمن متفشياً في دارفور بالرغم من انخفاض القتال المباشر الواسع النطاق بين الحكومة وحركتي التمرد الرئيسيتين، جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. والإبقاء على الوضع الراهن المضطرب ليس حلاً. وقد ظلت حكومة الخرطوم تنقض التزاماتها العديدة بوقف نشاط الميليشيات الحليفة الموالية لها، أي الجنجويد، وهناك أكثر من مليوني مدني شردهم الصراع لن يعودوا إلى ديارهم بغير تسوية سياسية شاملة تشمل ضمانات أمنية. ولكن المشكلة ليست في جانب الحكومة فقط، فإن الخلاف داخل حركتي التمرد وفيما بينهما ينبغي أن يحل أيضاً إذا ما أريد أن تكون هناك فرصة للسلام الدائم.

وقد أصبح جيش تحرير السودان، قوة التمرد المهيمنة في الميدان، يشكل بصورة متزايدة عقبة أمام السلام. فالانقسامات الداخلية، خصوصاً وسط قيادته السياسية، والهجمات التي يشنها على قوافل الإغاثة الإنسانية، والصدامات المسلحة مع حركة العدل والمساواة قوضت محادثات السلام وأثارت تساؤلات بشأن شرعيته. وحركة العدل والمساواة، مع أنها أقل أهمية من الناحية العسكرية ومشتبه فيها بين أهل دارفور بأن برنامجها أكثر ميولاً وطنياً وإسلامياً، لها مشاكل مماثلة.

وما دام جيش تحرير السودان منقسماً، ليس هناك أمل يذكر في إحراز نجاح حقيقي في المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي في أبوجا، لأن من الراجح أن تستغل الحكومة ضعف المتمردين وتزيده تفاقماً على طاولة المفاوضات. وتقكك جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة يمكن أن يؤدي إلى تسوية محدودة تستعيد فيها الحكومة ما يشبه السلطة في دارفور عن طريق صفقات محلية مع قادة القبائل والفصائل المتمردة، بينما تجد حركتا التمرد نفسيهما معزولتين وأقل أهمية بشكل متزايد. وبالرغم من شعور المجتمع الدولي بالإحباط، فإنه سيرتكب خطأ إذا اختار تحقيق مظهر للاستقرار بدلاً من الحل الشامل، لأن ذلك سيبترك جذور الصراعات بلا مساس، بالرغم من موت مئات الألوف وتشريد الملايين.

ولا يزال ممكناً التوصل إلى حل سياسي دائم، ولكن ينبغي للاتحاد الأفريقي وجيران السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يضغطوا من أجل أربعة إجراءات لحل مشكلة عدم توحيد المتمردين:

□ يجب على القيادات السياسية لجيش تحرير السودان، خصوصاً، ولكن كذلك حركة العدل والمساواة، أن تعود إلى دارفور بأسرع ما يمكن، وأن تنظم مؤتمرات عريضة القاعدة لعضويتها؛

□ وينبغي لمؤتمر جيش تحرير السودان أن يكون شاملاً في التمثيل والمشاركة (بما في ذلك المرأة) وأن يوفر منبراً للمتمردين لحل مشاكلهم المتعلقة بالقيادة، ويصوغ توافق آراء بشأن هيكل الحركة؛ وأن يستعيد القيادة والسيطرة وينهي أعمال النهب؛ وأن يحدد موقفاً تفاوضياً لوفده في محادثات أبوجا للسلام؛

□ يتعين على جيش تحرير السودان وحركة العدل المساواة مواصلة جهودهما في أبوجا لتوحيد مواقفهما التفاوضية، وأن يعملوا معاً على تيسير المحادثات السياسية والمساعدة على ترسيخ وقف إطلاق النار بين الحركتين؛

<sup>1</sup> بدأ جيش تحرير السودان باسم جبهة تحرير دارفور ولكنه غير اسمه إلى جيش/حركة تحرير السودان في مارس 2003. لمزيد من المعلومات عن المراحل الأولى لتمرد دارفور أنظر Crisis Group Africa Briefing N°14، Sudan's Other Wars, 23 June 2003; Crisis Group Africa Report N°73, Towards an Incomplete Peace, 11 December 2003  
<sup>2</sup> واتسعت شعبية جيش تحرير السودان أيضاً لتشمل عناصر من القبائل العربية في المنطقة، التي أرسلت مجندين إلى حركة التمرد.

ذلك قام المساليت بزعامة القائد السابق في الحركة الشعبية لتحرير السودان<sup>8</sup> آدم "بازوكا" بعمليات في مناطقهم القبلية في غرب دارفور.

وأعلنت الحركة باسم "جبهة تحرير دارفور" عقب هجوم على مركز حكومي في قولو، جبل مرة، في منتصف فبراير 2003. وفي أوائل الشهر التالي نظم الراحل جون قرنق لعبد الله أبكر وميني أركو ميناوي وممثلين اثنين من الفور زيارة إلى مقر رئاسته في روميك، في جنوب السودان، لإجراء مشاورات. وما انبثق عن تلك المشاورات كان جيش/حركة تحرير السودان (من الآن فصاعداً جيش تحرير السودان)، كاملاً بميثاق كان من الواضح أنه مستلهم من مانفيسستو الحركة الشعبية وإيديولوجية "السودان الجديد"، مركزاً على الوحدة والديمقراطية والعلمانية والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الأصل أو العقيدة أو الثقافة. ووفر قرنق الأسلحة والتدريب ولكن اتضح في النهاية أن هذا الأمر كان من أكثر المسائل إثارة للانقسام وسط الحركة.<sup>9</sup>

## 2. الصراع على القيادة

تسببت نجاحات المتمردين في أن تجند الحكومة مليشيات الجنجويد لدعم قواتها في المنطقة وإثارة الانقسامات العرقية في دارفور لمكاسب سياسية. وكانت الخرطوم تهدف أيضاً إلى عزل أفرع جيش تحرير السودان الثلاثة باستغلال اختلافاتها العرقية والجغرافية. وإذا اضطرت الأفرع للعمل وهي مستقلة نسبياً بعضها عن بعض، مع تفاعل محدود بين جناح عبد الواحد في جبل مرة وقوة الزغاوة العسكرية الهائلة تحت قيادة عبد الله أبكر وميني في شمال دارفور، سرعان ما ظهرت الانقسامات. ومما زاد التوتر الشعور بأنه رغم أن الزغاوة شكلوا معظم القوة العسكرية لجيش تحرير السودان، فإن المدنيين الفور والمساليات هم الذين تحملوا وطأة حملة الأرض المحروقة التي شنتها الحكومة ضد التمرد لأن بُعد دار الزغاوة ووعورتها وسرعة تحرك متمرد الزغاوة جعلت مثل هذه الهجمات أكثر مجازفة هناك. وبينما جمعت الحكومة مئات الألوف من الفور والمساليات في مخيمات مؤقتة، فإنها كتفت دعابته في دارفور وعموم البلاد عن مخطط مزعوم لبناء "نولة الزغاوة الكبرى" التي تمتد عبر المناطق القبلية في السودان وتشاد.

وأجبر الهجوم الضخم الذي قامت به الحكومة في ديسمبر 2003-فبراير 2004 معظم فرع الزغاوة في جيش تحرير السودان على الانتقال من معقلهم في شمال دارفور إلى مناطق أكثر أمناً في جنوب دارفور. وفي صيف عام 2004 قامت مجموعة قوامها مئات الزغاوة من قوات جيش تحرير السودان، قادمة من منطقة حمراية، بغزو جبل مرة، ووردت تقارير أن ذلك كان بأوامر من ميني، في محاولة لانتزاع السيطرة السياسية من أتباع عبد الواحد.<sup>10</sup> وانتهى الهجوم قبل أن يتم وورد أن ذلك كان بسبب الضغط الأريترزي على ميني،<sup>11</sup> ولكن الحادثة أفسدت العلاقات بين السياسيين الفور والزغاوة في الشتات، حيث اتهم الأولون الآخرين بتشجيع ميني.<sup>12</sup>

على غارات جماعات العرب الرحل.<sup>3</sup> ولم يحظ الصراع بين العرب والمساليات بانتباه دولي يذكر في ذلك الوقت ولكنه كان نذيراً بحملة التطهير العرقي الواسعة في 2004/2003. وحدثت سلسلة من الصراعات بين الزغاوة وأولاد زيد في الفترة من أواخر عام 1999 إلى مايو 2001 في منطقة كورنوي في دار فالالا وتلا ذلك انهيار أليات حل الصراع التقليدية، مما دفع الزغاوة إلى حمل السلاح.<sup>4</sup>

وفي أغسطس 2001، انتقلت مجموعة من الزغاوة من شمال دارفور إلى جبل مرة للمساعدة على تدريب المجندين الفور ضد المغيرين العرب.<sup>5</sup> وقد حصل العديد من الزغاوة على تدريب عسكري مهني في الجيش التشادي أو السوداني، وتلك حقيقة جعلتهم يتولون أغلب الرتب العليا في التمرد حتى اليوم. ووجد الزوار في البداية ترحيباً من الفور، واستمر التدريب حتى مايو 2002. ولكن، عندما أصبح جلياً أن الحركة تتطور إلى تمرد مسلح ضد الحكومة المركزية، شعر الكثيرون بالقلق من وجود المتمردين، خوفاً من الانتقام.

ومع ذلك، عقد مؤتمر من 42 شخصاً في بونكي، بمنطقة جبل مرة في مارس 2002 وأنشأ الحركة الجديدة، معطياً منصب الرئيس للفور والقيادة العسكرية للزغاوة، ونائب الرئيس للمساليات، وترك لكل قبيلة أن تختار ممثلها. فاختار الزغاوة عبد الله أبكر كقائد عسكري، واختار الفور عبد الواحد محمد الفور رئيساً، واختار المساليات منصور أرباب نائباً للرئيس، ولكنه سرعان ما استبدل بالنائب الحالي، خميس عبد الله. أما ميني أركو ميناوي الأمين العام الحالي للحركة<sup>6</sup> والمنافس الرئيسي لعبد الواحد، فقد جاء خلفاً لعبد الله أبكر بعد موت الأخير في يناير 2004.<sup>7</sup> وظل هذا الهيكل أساس قيادة جيش تحرير السودان.

في أغسطس 2002، اجتمع والي شمال دارفور حينذاك، الفريق أول إبراهيم سليمان، بزعماء قبائل الفور في نيرنتي وحثهم على إقناع شباب الزغاوة بمغادرة جبل مرة، ومقابل ذلك وعد بوضع حد لإفلات القائمين بالغايات العربية من العقاب. وفي أثناء ذلك أرسل سياسيون بارزون من الزغاوة في الخرطوم لإقناع الزغاوة بالتفاوض مع الحكومة. وغادر الزغاوة بالفعل جبل مرة إلى شمال دارفور في أكتوبر 2002 وبدأوا محادثات مع الحكومة بغية حل العناصر المسلحة. وتترك عبد الواحد ومعظم جنوده الفور في منطقتهم. غير أن من الراجح أن المفاوضات كانت تكتيكية بالنسبة للمتمردين، في محاولة لكسب الوقت أثناء الإعداد للمعركة.

ونما فرع ميني الزغاوي بسرعة، متلقياً دعماً كبيراً من الزغاوة في الجيش التشادي، وسرعان ما بدأ سلسلة نجاحاته الملقطة للانتباه ضد الحكومة في جميع أرجاء شمال دارفور. وبينما نمت القوة العسكرية لجناح الزغاوة، استمر الفور في القيام بعمليات في منطقة جبل مرة، وفي أثناء

<sup>8</sup> قاد الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (الحركة الشعبية منذ الآن فصاعداً) تمرداً استمر 21 عاماً ضد حكومة الخرطوم قبل أن توقع على اتفاق للسلام وتتضم إلى حكومة وحدة وطنية في 2005.

<sup>9</sup> كان قرنق يبدو للبعض منحازاً لأحد الطرفين في نزاع جيش تحرير السودان مما زاد الانقسام سوءاً، على نحو ما ناقشه أثناءه. وأحد الأسباب الأساسية للانقسام بين عبد الواحد وميني هو اتهام ميني بأنه بعد فترة قصيرة من بداية الانقسام حول اتجاه شحنة أسلحة مرسله من الحركة الشعبية إلى الفور في جبل مرة، وسلمت إلى مناطق الزغاوة في شمال دارفور لأسباب أمنية. ذكر إن ميني احتفظ بالأسلحة لقواته مقابل أجرتها المجموعة الدولية، 17 أغسطس 2005.

<sup>10</sup> مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، 2004-2005.

<sup>11</sup> Crisis Group interviews, August 2005.

<sup>12</sup> Crisis Group interview, London, July 2004.

<sup>3</sup> القرار الصادر من والي غرب دارفور في مارس 1995 بتقسيم دار المساليات إلى 13 إمارة، خصصت خمس منها لمجموعات "عربية" من تشاد وواحدة للقم، زاد من حدة التوترات.

<sup>4</sup> وشملت حركة الزغاوة المسلحة في أول أمرها أيضاً بعض العناصر من التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني بقيادة حاكم دارفور سابقاً أحمد إبراهيم ريج ود. شريف حرير، وبعض العناصر التي كانت لها صلات في السابق مع الإسلاميين.

<sup>5</sup> مقابلة أجرتها المجموعة الدولية في 26 يوليو 2005. سبقت ذلك زيارة قام بها وفد من الفور إلى الزغاوة في الشمال.

<sup>6</sup> إن منشأ لقب ميني [كأمين عام] ليس واضحاً. ولكن البعض في جيش تحرير السودان يزعمون أنه منح نفسه لقب الأمين العام، بيد أن اللقب في حد ذاته لا يمنح سلطة رسمية إضافية.

<sup>7</sup> Crisis Group interviews, 25 June 2005 and 26 July 2005.

واستغلت عناصر في الفصيلين الخلافات والعداوة القبلية، وخاصة تجاه الزغاوة. ومن دواعي السخرية في التحليل السياسي أن هناك اتفاقاً على البرنامج السياسي، وبنشاً الانقسام بصفة رئيسية من العداوة الشخصية ولكن المخاطر عالية. ويجب على جيش تحرير السودان أن يدع الخلافات الشخصية جانبا وأن يتحمل المسؤولية عن محنة المدنيين الذين يدعي أنه يحترمهم.

### 3. توحيد الحركة

لقد تبين خطر هذه الانقسامات للعديد من أهل دارفور وللمراقبين الأجانب على السواء، الذين يحاولون مساعدة جيش تحرير السودان على تجاوزها. وفي أواخر يناير وأوائل فبراير 2005 عقد اجتماع للقيادة في أسمر، ووافق الحاضرون (بمن فيهم ميني وعبد الواحد) على ضرورة عقد مؤتمر ميداني عام لجيش تحرير السودان للمساعدة على التغلب على الانقسام وبناء الهياكل التنظيمية. وكلفت لجنة مصغرة بتنظيمه ولكنها سرعان ما واجهت مشاكل لأن عبد الواحد وميني تصادما على السيطرة على المؤتمر وحجم الحضور والمكان.

وعقب مفاوضات أبوجا في يونيو/يوليه 2005، سافر معظم قادة جيش تحرير السودان إلى ليبيا، حيث جرت محاولات غير ناجحة لتنظيم قيادة مخصصة ذات مهمة محدودة في الكفرة.<sup>16</sup> كان ميني يصر على عقد مؤتمر ميداني مع القيادة الميدانية، معولا على دعم معظم قوات الزغاوة. أما عبد الواحد الذي يعرف أن للفور تمثيلاً ضعيفاً في القيادة العسكرية، فإنه يؤيد عقد مؤتمر أكثر شمولا كخطوة تجاه بناء جيش تحرير السودان سياسياً، وذلك جانب يفقر إليه. ويحتج بأنه ينبغي للمؤتمر أن يشمل جميع عناصر الحركة - التي يعتبر من بينها جماعات الطلبة، والسكان المشردين داخليا والمرأة - فضلا عن جميع قبائل دارفور. وهو يخشى من أن عقد مؤتمر عسكري فقط من شأنه أن يعزز هيمنة العقيلة العسكرية في الحركة، التي يزعم أنه يعارضها.<sup>17</sup>

وبوجود أعلى قائدين في الحركة مشتكين في حالة شكلت مأزقا، هناك جهود جارية لإيجاد تسوية. وبينما بدا أن زيارة ميني الأخيرة لدارفور تعزز تأييده ميدانيا، هناك تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق السكان المدنيين في مناطق واقعة شرق جبل مرة يسيطر عليها فصيله أو أنها عرضة لعملياته.<sup>18</sup> وظل ميني يعمل على تنظيم مؤتمر سياسي-عسكري في دارفور ويضغط على عبد الواحد لحضوره.<sup>19</sup> وظل عبد الواحد يقوم ويحاول قطع الطريق على ميني بالدفع في اتجاه استئناف محادثات الاتحاد الأفريقي في 15 سبتمبر (كان ميني يريد تأجيلها بغية عقد مؤتمر ميداني) ويستخدم حضوره في المحادثات لتقوية جانبه.<sup>20</sup>

وتفاعلت الأطراف المؤثرة الإقليمية بطرق مختلفة. إذ استضافت نشاد اجتماعا تحضيريا للمؤتمر الميداني في انجمينا ووافقت على السماح للعديد من أبناء دارفور في الشتات بدخول أراضيها لأول مرة بعد شهور عديدة.

إن التوسع السريع واشتداد الصراع قد فاق قدرات الزعماء وهياكلهم الوليدة. ومع مرور الزمن ازدادت العداوة بين ميني وعبد الواحد وهما يصطران على الأولية. فبينما يرى ميني أن قوة الزغاوة العسكرية ينبغي أن تنعكس في القيادة، يصر عبد الواحد وآخرون من غير الزغاوة على التوزيع الأصلي للمناصب على القبائل، بما في ذلك تولي الفور للرئاسة. ولم يستطع زعماء جيش تحرير السودان بالرغم من محنة شعبهم حل هذه الانقسامات، مما أحدث مزيدا من الثغرات للخرطوم لتعيث بحركتهم وتقسماها.

وفي مارس/أبريل 2004 أدت مفاوضات أنجمينا لوقف إطلاق النار وما تلاها من محادثات توسط فيها المجتمع الدولي إلى اشتداد الصراع على السلطة. وبعد مفاوضات انجمينا بقليل سافر معظم قادة جيش تحرير السودان إلى أسمر ونيروبي حيث تلقوا دعما من أسمر والحركة الشعبية، على التوالي. وعندما عاد ميني إلى دارفور في مايو 2005، كانت قد مرت سنة منذ أن زار قواته في الميدان. ولم يعد عبد الواحد إلى دارفور منذ مارس 2004. وبينما زادت الانقسامات بين القادة في المنفى، ظهرت فجوة كانت متوقعة بينهم وبين القادة الميدانيين. وأدى هذا إلى ظهور قادة جدد في الميدان، وتقكك تدريجي للقيادة والسيطرة العسكرية، وارتفاع حد في أعمال النهب، وفقدان القيادة الخارجية شرعيتها في نظر المجتمع الدولي وكذلك في نظر بعض العناصر من جيش تحرير السودان.

والمفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي استؤنفت في أبوجا في أغسطس 2004 عقب جولة مجهزة في الشهر السابق في أديس أبابا، كانت نعمة مخلوطة لجيش تحرير السودان. لأن القيادة ظلت في الخارج فترة طويلة جدا بحيث وفرت المحادثات أحيانا مكانا جيدا لتلقي فيه بالقيادة الميدانيين وتنتشور معهم.<sup>13</sup>

ولكن المنافسة بين الفصيلين أدت، في أغلب الأحيان، إلى شل جهود جيش/حركة تحرير السودان التفاوضية، مقوضة قدرتها على تشكيل جبهة موثوق بها وموحدة. فمثلا، يقدم ميني وعبد الواحد في العادة قوائم منفصلة لوفديهما إلى الاتحاد الأفريقي للاعتماد. وكانت الانقسامات في أوضح صورها في جولة يونيو/يوليو 2005، عندما حاولت مجموعة صغيرة موالية لميني بقيادة الناطق الرسمي محبوب حسين وعبد الجبار دوسة إزاحة عبد الواحد من رئاسة الوفد في منتصف المحادثات.<sup>14</sup>

وبالرغم من الجهود الرفيعة المستوى التي بذلها الزعماء الإقليميون من أجل المصالحة، ظلت شقة الخلاف تتسع بين عبد الواحد وميني. وبينما أجبر الضغط الدولي الخرطوم على الحد من عملياتها العسكرية، أصبحت الصدوع في جيش تحرير السودان أكثر ظهورا، مما زاد من الانقسام بين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين، الفور والزغاوة.<sup>15</sup>

<sup>16</sup> رفض ميني الحضور، مطالبا بعقد مؤتمر في داخل دارفور. (مقابلات المجموعة الدولية، يوليو 2005).

<sup>17</sup> Crisis Group interviews, July-August 2005

<sup>18</sup> Crisis Group interviews, September, 2005

<sup>19</sup> عقدت سلسلة من المؤتمرات الصغيرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية ولكن تشويشا حدث منذ منتصف أغسطس حول المؤتمر الميداني الذي يقترحه ميني، والذي يبدو أنه فقد قوة الدفع لأنه ليس شاملا بالقدر الكافي. ويقول عبد الواحد الآن إنه سيعود إلى دارفور فوراً بعد الجولة الحالية لمفاوضات أبوجا لتنظيم مؤتمر ميداني شامل للجميع. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية في سبتمبر 2005.

<sup>20</sup> ونظم الاتحاد الأفريقي حوالي أسبوعين من حلقات العمل قبل أن تبدأ المحادثات الأساسية، للسماح لفصيل ميني بعقد مؤتمره الميداني والوصول إلى أبوجا. ورغم أن المؤتمر الميداني لم يعقد، فإن ممثلين من جناح ميني وصلوا إلى أبوجا في 26 سبتمبر.

<sup>13</sup> مثلا، في اليوم الختامي لمفاوضات أكتوبر/نوفمبر 2004، اجتمع وفد جيش تحرير السودان طوال الليل لتقوية الأجواء فيما يتعلق بهجوم الزغاوة على جبل مرة في ذلك الصيف. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 25 يونيو 2005.

<sup>14</sup> See Estelle Shirbon, "Rebel infighting undermines Darfur peace talks", Reuters, 28 June 2005.

<sup>15</sup> كانت المجموعتان منفصلتين إلى حد كبير في أزمة السلطنات. وأدى إنشاء البريطانيين مقاطعة مغلقة في أجزاء من دار الزغاوة إلى تحديد تحركات الزغاوة الرعاة، مما قلل إلى الحد الأدنى من التفاعل مع الفور. وظهرت بعض العداوة في السبعينات، عندما بدأ الزغاوة يتحركون جنوبا، بسبب الجفاف، إلى أرض الفور الخصبة. ولكن الصراعات المحلية على الموارد في دارفور لم تتطور أبدا إلى حرب بين القبائل قبل صراع الفور والعرب في 1987-1989. ولم تجد الحكومة فرصة لاستغلال وتحريك الريبة بين الفور والزغاوة إلا بسبب هجرة الزغاوة بأعداد كبيرة إلى جنوب دارفور خلال التسيخات وأزمة الزعامة الحالية في جيش تحرير السودان.

- استعراض ومراجعة القيادة ووضع هياكل تنظيمية ذات قاعدة أوسع حسبما يقتضي الأمر؛
- الاتفاق على مطالب سياسية لمفاوضات أبوجا وإعطاء الوفد تفويضا.<sup>26</sup> ومما له أهمية بالغة لمستقبل الحركة أن تبدأ صياغة مواقفها بشأن تقاسم السلطة والثروة بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع، لأن تلك القضايا هي التي تستطيع بها الحصول على الدعم من القواعد الشعبية الأوسع لأبناء دارفور؛ و
- اتخاذ إجراءات لاستعادة القيادة والسيطرة على القوات ووضع حد لأعمال النهب التي أصبحت شائعة بين بعض العناصر.

ومن المفارقات أنه ليس من المرجح أن يكون ضغط المجتمع الدولي على المتمردين مؤثرا ما دامت الحركة منشقة. ولمساعدة جيش تحرير السودان على تحقيق المزيد من الوحدة، ينبغي خصوصا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والبلدان المجاورة والمناحين الثنائيين اتخاذ الإجراءات التالية:

- تنسيق الرسائل والإجراءات، لأن فصلي جيش تحرير السودان يستخدمان المجتمع الدولي ضد نفسه، حيث يستمدان كلاهما الدعم من مسانديهما الخارجيين؛<sup>27</sup> و
- تقديم الدعم اللازم لعقد المؤتمر الميداني الشامل للجميع، بما في ذلك المساعدة على السفر والعون الغذائي والضمانات الأمنية. ولكن ذلك ينبغي أن يكون مشروطا بأن يكون المؤتمر شاملا بشكل كاف وغير متحيز لحزب، يشمل مشاركة المرأة، وألا يكون تجمعا للمتقنين يهدف إلى نصرة فصيل على الآخر.

وإذا ما ظل من غير الممكن تحقيق التوحيد، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي حينئذ أن يقر بأن جيش تحرير السودان في الواقع له فصيلان مستقلان، يمثلان مصالح مختلفة ولهما قواعد تأييد مختلفة، وأن يتعامل معهما بوصفهما حركتين متميزتين. وهذا سيكون خطيرا، لأنه من المرجح أن يسبب انقسامهما على أسس قبلية ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من الصراع. ومع ذلك فإنه ربما يكسر طوق الجمود. ويمكن استمرار المفاوضات ولكن ربما بطريقة مجزأة، مما يضعف فرص التوصل إلى حل سياسي شامل في دارفور مماثل لما توصلت إليه الحركة الشعبية لتحرير السودان عن طريق التفاوض مع الحكومة، ولكنه يفتح الفرصة لحلول سياسية منفصلة يمكن أن تسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار على أرض الواقع في الأجل القريب.

## (ب) حركة العدل والمساواة

إن حركة العدل والمساواة أضعف عسكريا ولكنها ربما تكون أكثر تماسكا من الناحية السياسية، ولها ثلاثة سمات مميزة:

<sup>26</sup> هذا لم يحدث. وشهدت جولة يونيو/يوليو 2005 خلافا بين أعضاء جيش تحرير السودان على إدراج نظام الحواكير التقليدي فيما يتعلق بالأرض. إذ أيد الفور والمساليت هذا، لأنه يحافظ على الوضع الراهن لملكية الأرض في دارفور الذي يسيطرون فيه على معظم الأرض الخصبة. أما مجموعة الزغارة وهي أقلية صغيرة في وفد جيش تحرير السودان فقد عارضته لأنه بحصرهم في أراضيهم بشمال دارفور التي يتزايد عدم خصوبتها وبالتالي فإنه لا يحل الظروف الاقتصادية الأساسية التي تسبب فيها الجفاف والتصحر مما ساعد على إشعال التمرد في الشمال.

<sup>27</sup> على سبيل المثال، استخدم ميني زيارتي الممثل الخاص للأمين العام يان بروك وقائد قوة الاتحاد الأفريقي أوكنو إلى شمال دارفور لتقوية ضغطه من أجل عقد مؤتمر ميداني، قائلا إن جهوده لقيت دعما دوليا. وفي الوقت نفسه تقريبا، اجتمع أعضاء من فصيل عبد الواحد بمبعوث الاتحاد الأفريقي د. سالم أحمد سالم في دار السلام وحثوا على عقد المحادثات من جديد في 15 سبتمبر. ويسعى عبد الواحد إلى تقديم موقفه بحضور محادثات أبوجا، بينما ظل ميني رافضا الحضور.

وورد أن ليبيا دعمت المجهود التشادي ماليا، بينما يبدو أن أريتريا عززت اتصالاتها بعيد الواحد ويسرت عقد سلسلة من الاجتماعات في أسمرأا بينه وبين زعماء حركة العدل والمساواة، لمقاومة قوة ميني المحسوسة. ويحاول أيضا د. حريز، وهو أكاديمي بارز من دارفور ومفاوض سابق لجيش تحرير السودان، تعبئة الدعم العسكري لعقد مؤتمر وإعادة تنظيم الحركة.<sup>21</sup> وفي نهاية المطاف فشلت الاجتماعات التحضيرية في انجمننا في إحرار أي نتيجة ملموسة، وربما كان لمحاولة شريف أثر عكسي. وقد وصل عن طريق الجو ممثلون للقادة الميدانيين إلى أبوجا ولكنهم أعلنوا بوضوح أنهم يعارضون أي محادثات جوهريّة إلى حين عقد مؤتمر ميداني.<sup>22</sup>

وحدث اندلاع للقتال في أوائل ومنتصف سبتمبر يمكن تفصي آثاره أيضا إلى الانقسام في جيش تحرير السودان. إذ أن جنودا من جيش تحرير السودان ذوو علاقة بميناوي نهبوا في بداية ذلك الشهر عدة آلاف من جمال العرب الرحل بالقرب من الملم.<sup>23</sup> وقد أخذت الجمال إلى جبل مرة، مما أدى إلى هجمات انتقامية من القبائل العربية.<sup>24</sup> وفي منتصف سبتمبر، هاجم جيش تحرير السودان على الأقل ثلاثة بلدات في جنوب دارفور، واحتل شعيرية لفترة قصيرة.<sup>25</sup>

إن القتال الجاري قد ألحق ضررا بليغا بمفاوضات أبوجا، وانقسام جيش تحرير السودان وشلله يضمن عمليا استمرار الصراع وهو يمثل كارثة لأهل دارفور. والحركة المنقسمة لن تستطيع أن تنتزع من الحكومة تسوية سياسية تفاوضية قابلة للاستمرار. تسوية تعالج الأسباب الجذرية للتمرد.

وليس من الواقعي للمجتمع الدولي أن يؤجل محادثات أبوجا للسلام في كل مرة يطلب فيها أحد الفصائل ذلك. وتقع المسؤولية على عاتق قيادة جيش تحرير السودان عن تقادي المزيد من الانهيار، ويتعين على المجتمع الدولي أن يصر على اتخاذ إجراء حاسم لتوحيد الحركة. وأولى الخطوات وأهمها عودة القادة السياسيين إلى دارفور بأسرع ما يمكن. وكانت عودة ميني خطوة إيجابية، ويجب ممارسة ضغط على عبد الواحد ليحزن حزنه. والخطوة الثانية هي إكمال المؤتمر الميداني، الذي يجب أن تكون له ثلاث مهام أساسية:

<sup>21</sup> بالرغم من أن شريف ترأس فريق جيش تحرير السودان للتفاوض في عدة مناسبات، فإن مركزه في الحركة ظل دائما غامضا نوعا ما لأنه احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني. ورغم أنه معروف في المجتمع الدولي، فإنه ليس له دعم يذكر في الميدان. وكان عبد الواحد قد وقع تحت ضغط أريتري على اتفاق معه في ربيع عام 2004 لدمج التحالف الفدرالي مع جيش تحرير السودان. وبالرغم من أن عددا صغيرا من قوات التحالف الفدرالي انتقلت إلى دارفور من قواعدهما في شرق السودان، فإن الدمج لم يحدث أبدا، وظل عبد الواحد وميني ينظران إلى شريف باعتباره تهديدا محتملا لقيادتهما. ويمتعض العديد من الفور من إمكانية حصول زغايي آخر على منصب قيادي إلى جانب ميني ورئيس هيئة الأركان جمعة حقا. وقد أضعف موقف شريف علاقته الوثيقة بالرئيس التشادي إريس ديب، الذي يراه العديدون حليفا للحكومة السودانية، على نحو ما سنناقشه أدناه. أما محاولته العودة إلى دارفور لبناء التأييد لإعادة تنظيم جيش تحرير السودان من خلال مؤتمر ميداني شامل، فقد سدت قوات ميني الطريق أمامها على الحدود التشادية في يوليو وأوائل أغسطس 2005. إن شريف سياسي محنك وأكاديمي يمكن أن يقدم الكثير لجيش تحرير السودان، ولكن يظل من الأمور المنتظر معرفتها ما إذا كان سيعيد ترسيخ أقدامه كطرف فاعل أساسي. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس 2005.

<sup>22</sup> Crisis Group interviews, September, 2005.

<sup>23</sup> See "AU denounces Sudan rebel group for incomppliance with ceasefire", Sudan Tribune, 3 September 2005, at [http://www.sudantribune.com/article.php3?id\\_article=11457](http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=11457)

<sup>24</sup> زعم أحد قادة جيش تحرير السودان أن الجمال أحضرت عن قصد من ميني إلى جبل مرة لإعطاء انطباع بأن الفور كانوا وراء الهجوم بمقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 19 سبتمبر 2005.

<sup>25</sup> See: "Rebel SLA captures town in Sudan's Darfur", Reuters, 20 September 2005.

الحركة أداة للترابي.<sup>33</sup> وكثيرا ما يشكو أهل دارفور أيضا من أن خليل ليس مهتما حقا بمنطقته وأنه يستخدم الوضع وسيلة للوصول إلى السلطة في الخرطوم. وهناك مؤشرات متزايدة إلى أنه لا تزال هناك صلات قائمة بين المؤتمر الشعبي وقيادة حركة العدل. وأحد الأدلة التمويل المتوفر لحركة العدل والمساواة الذي يبدو أنه لا يستنفد، مقارنة بحركات المعارضة الأخرى في السودان، بما في ذلك جيش تحرير السودان. ويُزعم أن هذه الأموال موجهة من المؤتمر الشعبي عن طريق حامل حقيبة الترابي المالية سابقا د. على الحاج، الذي، مثل خليل، كان مقبلا في ألمانيا سابقا.<sup>34</sup>

ويبدو أن محاولة سبتمبر 2004 الانقلابية الفاشلة في الخرطوم كشفت عن صلة وثيقة بين حركة العدل والمساواة والمؤتمر الشعبي. إذ بادر النظام باعتقال العديد من أعضاء المؤتمر الشعبي، واعترف خليل بأن حركة العدل والمساواة ساعدت على تنظيم المحاولة.<sup>35</sup> وفي مقابلة صريحة أجريت مع رئيس تنظيم أسود الرشايدة الحرة،<sup>36</sup> مبروك مبارك سليم، أكد أيضا أن حركة العدل شاركت في المحاولة، التي زعم سليم بأنه ساعد على التخطيط لها وتنظيمها.<sup>37</sup> وإذا كانت حركة العدل والمساواة مشاركة وكان للحكومة سبب وجيه لأن تعتقل كوادر المؤتمر الشعبي، إذن لا يمكن أن يكون هناك شك يذكر على الأقل في وجود تحالف تكتيكي بين الحركتين، بالرغم من نفي خليل المنكر. واتضح أن هذه التساؤلات تثير انقسامًا متزايدًا وسط القادة العسكريين لحركة العدل وجنود صفها.

وعلى خلاف حركة تحرير السودان، ظلت القيادة السياسية لحركة العدل والمساواة مقيمة خارج السودان منذ بداية الصراع. ومعظمها، بما في ذلك خليل إبراهيم، يأتي من فرع كوبي أحد فروع قبيلة الزغاوة، حيث تتمتع حركة العدل والمساواة بدعم في دارفور وتشاد.<sup>38</sup> وترد تقارير عن أن الحركة تجند بصورة مكثفة في تشاد، بما في ذلك من داخل الجيش، مما يعزز الانطباع بأن جنودها العاديين يمكن أن يكونوا أقل بقليل من أن يوصفوا بأنهم مرتزقة، يستغل سذاجتهم السياسية سياسيو الشتات أملا في تعزيز مطامحهم في الخرطوم.

<sup>33</sup> ومن المميزات الهامة ولكن الخفية التي تشارك حركة العدل الترابي فيها المشاعر القوية ضد الشيوعية والخوف من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش تحرير السودان، اللذين يزعم بعض مسؤولي حركة العدل أنهما شيء واحد، يعملان لنشر الماركسية والأفكار العلمانية في السودان، مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، أبريل-يوليو 2005.

<sup>34</sup> عندما انقسمت الجبهة القومية الإسلامية بين المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي وحزب المؤتمر الوطني الحاكم في 1999-2000، وردت تقارير عن أن فصيل الترابي احتفظ بالسيطرة على جزء كبير من الموارد المالية للحركة خارج البلد. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، يوليو 2005. وأحد الأدلة المرورية في مناقشات مع أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي المتخذ من أسمرًا مقرًا له يشير إلى أن خليل إبراهيم عندما جاء إلى أسمرًا لإنشاء مكتب حركة العدل والمساواة في ربيع عام 2004، كانت لديه موارد أكثر بكثير من أي جماعة معارضة أخرى مقرها أسمرًا. وتأكدت المجموعة الدولية من أن هناك على الأقل بعض التعاون الأولي بين على الحاج و خليل إبراهيم في ألمانيا، رغم أنه من غير المعلوم إن كان قد استمر. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، 2004-2005.

<sup>35</sup> Crisis Group interview, 9 April 2005.  
<sup>36</sup> أسود الرشايدة الحرة جماعة منشقة من مؤيدي حركة العدل الوطني الديمقراطي. في أواخر فبراير 2005، اجتمع تنظيم أسود الحرة ومؤتمر البجا ليشكلا الجبهة الشرقية (أنظر الفصل الثالث أدناه). وستدرس المجموعة الدولية ديناميات الصراع في الشرق في موجز إعلامي مقبل.

<sup>37</sup> "جماعة سودانية متمردة تدعي أنها شاركت في مخطط الانقلاب المزعوم"، القدس، 29 نوفمبر 2004. غير أن مبروك يضي ليخلص إلى إن حركة العدل والمساواة مستقلة عن المؤتمر الشعبي.  
<sup>38</sup> للزغاوة ثلاثة أفرع رئيسية: كوبي، التي تقع على جانبي الحدود بين تشاد ودارفور وتميل إلى دعم حركة العدل والمساواة؛ والبيديات، وهي فرع القبيلة الذي ينتمي إليه الرئيس التشادي إريس ديبي، ويسكن أغلبهم في تشاد؛ وتوبروقي، الذين يسكن معظمهم في دارفور ويدعمون بقدر كبير جيش تحرير السودان.

- برنامجها السياسي الوطني، بما في ذلك صلاتها المزعومة مع المؤتمر الشعبي بقيادة المنظر الإيديولوجي الإسلامي د. حسن الترابي وبالجماعات المسلحة في شرق السودان؛
- علاقاتها العدائية في العادة مع الحكومة التشادية؛ و
- جناحها العسكري الصغير ولكن المنقسم.

وبالرغم من أن حضور حركة العدل العسكري في دارفور أصغر بكثير من حضور جيش تحرير السودان، فإن إيدولوجيتها السياسية مبنية بشكل أقوى. وبخلاف جيش تحرير السودان، الذي تتركز رؤيته السياسية في المقام الأول على دارفور (بالرغم من أن تأثير الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أدى مع الوقت إلى تركيز أكثر على الأفكار القومية)، فإن مواقف حركة العدل السياسية المفصلة تدعو إلى إعادة تشكيل الدولة كلها، بالعودة إلى الأقاليم الستة الأصلية وتواب الرؤساء من كل إقليم.<sup>28</sup> وكجزء من حملتها القطرية، أنشأت صلات قوية مع متمردي الشرق وانضمت إلى الجبهة الشرقية مع أسود الحرة من قبيلة الرشايدة ومؤتمر البجا.<sup>29</sup> وتتباهي حركة العدل والمساواة أيضا بوجود تأييد لها في كردفان وشمال وادي النيل وجنوب السودان.<sup>30</sup> وتعود أصول حركة العدل والمساواة إلى أوائل التسعينات، وظلت مثيرة للجدل منذ بدايتها بسبب صلاتها المزعومة مع الترابي والمؤتمر الشعبي.<sup>31</sup> فبعض مؤلفي "الكتاب الأسود" المشهور الآن، الذي يقدم أدلة إحصائية على تهميش الأقاليم في الأطراف من قبل ثلاث قبائل نهرية، تقع على النيل، (الدناقلة والشايقية والجعليين) أصبح قائد حركة العدل والمساواة.<sup>32</sup>

والشبهة حول صلات حركة العدل والمساواة بفصيل الترابي الإسلامي تتعلق في معظمها بقائد الحركة، د. خليل إبراهيم، الذي كان عضواً ذا رتبة عالية في الحكومة الإسلامية خلال كل التسعينات. وهو وبقيادة قيادة الحركة يدعون أنهم قطعوا صلتهما تماماً بالترابي، بالرغم من اتهامات الحكومة بأن

<sup>28</sup> الأقاليم الأصلية الستة هي الجنوب، ودارفور، وكردفان، وشرق السودان، والإقليم الأوسط والإقليم الشمالي، مع اعتبار العاصمة الخرطوم محافظة. ومعظم وثائق حركة العدل متوفرة في موقعها على الإنترنت: [www.sudanjem.com](http://www.sudanjem.com).  
<sup>29</sup> هناك عدة ممثلين للبجا في وفد حركة العدل والمساواة في مفاوضات أوجا. للمزيد من المعلومات عن الجبهة الشرقية، انظر Crisis Group Africa Briefing N°24, A New Sudan Action Plan, 26 April 2005.  
<sup>30</sup> تزعم حركة العدل والمساواة أن لها تنظيماً يعمل في كل أقاليم السودان الستة، ومجلساً مكوناً من 50 شخصاً يضم ممثلين من جميع أرجاء البلد وستة نواب للرئيس، واحد من كل إقليم. وهذا مقصود منه إزالة الانطباع الأول عنها بأنها حركة يهيمن عليها الزغاوة. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، مايو 2005.  
<sup>31</sup> اتبع مشروع الترابي الإسلامي للسودان عدة استراتيجيات. ومؤخراً بنى قاعدته السياسية على الأطراف المهمشة من البلد. وهو بمطالبته بالحق السياسي لتلك الأطراف في المشاركة على قدم المساواة في الحكومة الوطنية وفي الثروة القومية – وفقاً لمبادئ القرآن المتمثلة في العدل والمساواة التي تظهر في اسم الحركة – ظل يحتفظ بنفوذ مطرد على العديد من الجماعات المسلحة. للمزيد من المعلومات الأساسية عن الترابي، انظر Crisis Group Africa Report N°39, God, Oil, and Country: Changing the Logic of War in Sudan, 10 January 2002.

<sup>32</sup> يزعم خليل أن جيش تحرير السودان جماعة منشقة من مؤيدي حركة العدل والمساواة، بما في ذلك عبد الله بكر وميني، اللذان أغرتهما وعود قرنق بالدعم بالخروج من الحركة. واتهم قرنق أيضاً بعدم الوفاء بالتزامه، الذي تعهد به في بروكسل في أغسطس 2002، بدعم حركة العدل. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، يوليو 2005. و"الكتاب الأسود"، الذي حاول أن يبرهن على أن الحزب الحاكم كان يجلب بصورة مطردة أبناء دارفور وغيرها من الأقاليم عن المناصب القيادية في الخدمة المدنية، ألفه ووزعه بصورة سرية أتباع الترابي بعد انقسام الجبهة القومية الإسلامية في سنة 2000 بين حزب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي المنشق بقيادة الترابي. وفيما بعد زعم خليل أنه كان أحد مؤلفي الكتاب. "خليل إبراهيم"، نشرنا الكتاب الأسود لنميط اللثام عن هيمنة مجموعة أقلية على البلد"، صحيفة الحياة، 6 مارس 2003.

في أغسطس 2004. ورفض فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي ذلك، ووقعت حركة الإصلاح والتنمية على وقف إطلاق النار الخاص بها مع الخرطوم في ديسمبر 2004، ولكن الصدامات مع الحكومة تجددت في جبل مون بعد ذلك بثلاثة أشهر.

وتبدو حركة الإصلاح والتنمية الآن قد استنفدت قوتها إلى حد كبير، سياسيا وعسكريا، وتواجه اتهامات واسعة الانتشار بالفساد وسوء التصرف في الأصول المالية.<sup>44</sup> ولكنها ظهرت في الأخبار مرة أخرى في منتصف سبتمبر 2005، ببيان تعلن فيه أنها تخلت عن وقف إطلاق النار المتفق عليه في ديسمبر وتستعد لاستئناف القتال ردا على هجمات الحكومة المتكررة واستبعاد الحركة من مفاوضات أوجا.<sup>45</sup>

وحدث الإنشقاق الثاني في أبريل 2005، عندما حاول أحد كبار القادة الميدانيين سابقا، محمد صالح حربة، إزاحة خليل من الرئاسة. وكان أحد كبار أعضاء وفد فريق حركة العدل للتفاوض في أوجا، ثم فصل من الحركة في منتصف فبراير لأنه حضر اجتماعا للجنة المشتركة التابعة للاتحاد الأفريقي في انجينا ضد رغبة خليل.<sup>46</sup> وفي 10 أبريل أصدر محمد صالح وحوالي 60 قائدا ميدانيا بيانا ينشئ قيادة ثورية ميدانية لحركة العدل والمساواة ويهدف إلى عزل خليل من مناصبه. وسرد البيان عددا من الانتقادات، بما في ذلك اتهامات بالفساد واستخدام حركة العدل كواجهة للإرهاب الدولي والإسلام الأصولي. وذكر المنشقون كسبب لتصرفهم استمرار علاقات خليل بالمؤتمر الشعبي بقيادة الترابي وغيابه الطويل عن الميدان، وكذلك إعاقة جهود القادة الميدانيين لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة والتعاون مع جيش تحرير السودان.<sup>47</sup>

وأنشأت المجموعة المنشقة مجلسا للقيادة الجماعية الثورية المؤقتة بقيادة محمد صالح، وصف مبادئه التوجيهية بأنها تهدف إلى إقامة سودان موحد وفدرالي حقا تتوفر فيه المساواة وقائم على احترام سيادة القانون والحقوق الأساسية المعترف بها دوليا، والالتزام بالتوصل إلى تسوية تقاوضية لصراع دارفور عن طريق عملية أوجا.<sup>48</sup> وإذا أن محمد صالح يتفق سياسيا مع جيش تحرير السودان، حتى في مراحل سابقة من المفاوضات، فقد ذهب هو وبعض أتباعه إلى أوجا للمشاركة في محادثات يونيو-يوليو ولكن فريق وساطة الاتحاد الأفريقي منعهم من الدخول.

واتهم خليل تشاد بتبديل هذا الإنشقاق وبمحاولة غير ناجحة لإثارة إنشقاق آخر عن طريق القادة الميدانيين في شرق دارفور في بداية أبريل.<sup>49</sup> وهناك تقارير متباينة بشكل واسع عن شعبية محمد صالح بين قوات حركة العدل والمساواة، فبعض القادة في دارفور يقدر بأنه كان يسيطر في البداية على 75 في المائة منها، بينما يقول آخرون إن لديه أقل من 100 جندي.<sup>50</sup>

ومن الواضح أن التحدي الذي شكله محمد صالح ومعارضة تشاد قد زادا تقبل خليل للمفاوضات مع الخرطوم. فبعد فترة قصيرة من إصدار محمد صالح لبيانه، بدأ خليل يرسل إشارات افتتاح أكثر إيجابية تجاه عملية السلام. وفتحت حركة العدل والمساواة قناة تفاوض سرية مع الخرطوم وعقدت على الأقل اجتماعا سريرا واحدا مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في أوروبا في أواخر أبريل 2005. وبالرغم من أن الزغاوة السودانيين يميلون إلى

ولحركة العدل والمساواة علاقة عدائية بشكل خاص مع الحكومة التشادية والرئيس دبي. ومما زاد التوتر الداخلي بين الزغاوة بين البيديات، فرح دبي، والكوبي فرع خليل، العداء الشخصي بين الاثنين.<sup>39</sup> وتشاد بصفة رئيسية دولة بوليسية يهيمن عليها الزغاوة، ويعتمد دبي اعتمادا كبيرا على ولاء الزغاوة في الأجهزة الأمنية. ويفسر العديد، ومن بينهم خليل، كراهية دبي لحركة العدل والمساواة بأنها ناشئة من خوفه من أن نجاح حركة يقودها الزغاوة الكوبي في السودان، يمكن أن يسحب أعدادا كبيرة من قاعدة دعم دبي من الزغاوة. وعلى خلاف ذلك، نجد جيش تحرير السودان يدعمه بصفة رئيسية الزغاوة ثوير، الذين يسكنون كلهم تقريبا في دارفور ولا يشكلون نفس التهديد لدبي لأنهم ليسوا قبيلة عابرة للحدود مثل الكوبي والبيديات. والمسؤولين التشاديين قائمة طويلة من الشكاوى الإضافية من حركة العدل والمساواة الأمر الذي يساعد على تفسير العلاقة المسمومة، بما في ذلك الخوف من أن تمتد مطامحها السياسية إلى داخل البلد.<sup>40</sup> ومسلح حركة العدل والمساواة ليس أقل عدواة؛ فقد رفض وفدها انضمام الحكومة التشادية إلى فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي في مفاوضات أوجا في يونيو-يوليو 2005.<sup>41</sup>

ومما أضعف حركة العدل والمساواة بشدة انشاقان رئيسيان على أرض المعركة. حدث الأول قبيل افتتاح مفاوضات أنجينا في اجتماع للقادة الميدانيين في جبل كارو في 23 مارس 2004، انشق من الحركة رئيس هيئة الأركان العسكرية، وهو ضابط تشادي سابق يدعى جبريل عبد الكريم باري، أخذًا معه العديد من كبار الضابط. ويزعم جبريل ومجموعته أنهم انشقوا رفضا لعلاقات خليل المستمرة مع الترابي واتباعه لبرنامج وطني إسلامي لا يركز بقوة على قضايا دارفور.<sup>42</sup> وفي 17 أبريل شكلوا الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وأنشأوا معقلا لهم في منطقة جبل مون في غرب دارفور. وإذا أحست الحكومة التشادية بوجود فرصة لإضعاف خليل وتقسيم حركة العدل، ورد أنها بتأييد من الخرطوم، بدأت على الفور في تقديم الدعم العسكري والمالي<sup>43</sup> وحاولت ضم وفدها إلى محادثات أوجا

<sup>39</sup> ويعود جزء من حذر دبي من الكوبي إلى خلاف مع ملوم عباس كوتي، من الزغاوة الكوبي، ورئيس أركان حربه السابق. كان عباس كوتي وزير الداخلية عندما قام في يونيو/حزيران 1992 بمحاولة انقلابية فاشلة. وبعد أن هرب من البلد لأكثر من سنة، عاد إلى تشاد وشكل حزبا سياسيا، لجنة الإنعاش الوطني في تشاد، لمعارضة دبي. واغتيل في 22 أكتوبر 1993، بعد أسبوع واحد من التصريح القانوني لحزبه.

<sup>40</sup> سرد مسؤول تشادي كبير عدة شكاوى ضد خليل: أولها وأهمها أن حركة العدل والمساواة تنصّب الجيش التشادي للجنود والأسلحة، بشراء العتاد والجنود إذا لزم الأمر. وادعى أن حوالي 85 في المائة من قوام حركة العدل والمساواة تشادي، وهو اعتقاد يشاركه فيه على نطاق واسع أهل دارفور أيضا. وثانيا، يعتبر التشاديون أن حركة العدل والمساواة مسؤولة عن المحاولة الانقلابية التي جرت في مايو ضد دبي من داخل الجيش، مؤكداً أن حركة العدل والمساواة اشترت الضباط. والشكاوى الأخيرة هي أن خليل أداة للترابي الذي تشكل السلطة في الخرطوم هم الأكبر، ولذا فإن جماعة العدل والمساواة ستعوق الحل السياسي لمشكلة دارفور لزيادة نفوذها إلى أقصى حد في المركز. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية مع مسؤول تشادي كبير، 27 يونيو 2005. غير أن العديد من الزغاوة السودانيين يرون أن الزغاوي العادي لا يعترف بوجود حدود بين مناطق الزغاوة في تشاد وفي السودان وأن الضباط التشاديين توافون إلى الانضمام إلى حركة العدل والمساواة لأن روايتهم ضئيلة ومعداتهم سيئة. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس 2005.

<sup>41</sup> تم التوصل في نهاية الأمر إلى حل توفيقي بحيث يشارك التشاديون بطلب من فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي، ولكن ليس باعتبارهم أعضاء كاملين في الفريق. وهذا تحول هائل من دور تشاد السابق بوصفها رئيسا مشاركا مع الاتحاد الأفريقي لمفاوضات دارفور. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 26 أغسطس 2005.

<sup>42</sup> مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 26 أكتوبر 2004.

<sup>43</sup> ورغم أن حركة العدل تصف الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بأنها من صنع تشاد، فإن المسؤولين التشاديين يسارعون إلى توضيح أن الانقسام حدث بسبب قيادة خليل. وأدى هذا إلى حالة يمكن أن تستغلها تشاد ولكنها لم تكن من صنعها. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية مع مسؤولين من حركة العدل ومسؤولين من الحكومة التشادية، أكتوبر 2004-يوليو 2005.

<sup>44</sup> مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس 2005.

<sup>45</sup> "Darfur rebel NMRD abandons ceasefire", Reuters, 15 September 2005

<sup>46</sup> Crisis Group interview, August 2005.

<sup>47</sup> بيان من القيادة الثورية الميدانية لحركة العدل والمساواة، 10 أبريل 2005، www.sudaneseonline.com

<sup>48</sup> بيان من القيادة الثورية الميدانية لحركة العدل والمساواة، 10 أبريل 2005، www.sudaneseonline.com

<sup>49</sup> Crisis Group interview, 9 April 2005.

<sup>50</sup> Crisis Group interviews, April-August 2005.

العدل ووجهت بقوة تفوقها وهزمت فقد فر بعض قواتها إلى ديارهم في شمال دارفور، وسلم آخرون أنفسهم للاتحاد الأفريقي.<sup>54</sup>

وبعد ثلاثة أسابيع هاجمت حركة تحرير السودان، مستخدمة قوات جيدة التسليح مستدعاة من مناطق بعيدة مثل الفاشر، حركة العدل في بامينا، قريبا من بلدة الطينة الحدودية في شمال دارفور.<sup>55</sup> وأغلقت تشاد الحدود لمنع حركة العدل والمساواة من العبور.<sup>56</sup> ونجت حركة العدل والمساواة من الهجوم ولكن ضراوة القتال أوضحت بعد الشقة التي حدثت بين الحركتين.

وهناك تفسيران. يدعي البعض إن حركة تحرير السودان قررت، بتحريض من تشاد، تدمير حركة العدل والمساواة قبل استئناف محادثات أبوجا. فبرنامج حركة العدل الذي يركز على الخرطوم يُعقد المفاوضات بالنسبة لجيش تحرير السودان، وهي ربما كانت تريد إجراءها بصفتها الممثل الوحيد لدارفور. ويعتقد آخرون أن القتال له بعد عشائري قوي لأنه يبدو قائما على خطي الزغاوة توير (جيش تحرير السودان) والزاغاة كوبي (حركة العدل).<sup>57</sup> وبغض النظر عن الدافع، فإن شبهات تدخل تشاد أضعفت موقف مبني بين سياسي دارفور، بينما يمكن أن تستفيد حركة العدل والمساواة من مقاومتها المستمرة للتدخل المتصور من تلك الحكومة.

#### (د) عملية المصالحة بين جيش تحرير السودان وحركة العدل في ليبيا

من المرجح أن ليبيا أوقفت حدوث المزيد من هجمات جيش تحرير السودان على حركة العدل والمساواة. وتقول تقارير أن مبني وخليل مقربان لدى الرئيس القذافي وجهاز مخابراته،<sup>58</sup> وأدرك القائد الليبي العواقب المدمرة التي يمكن أن تنتج عن القتال الداخلي.

وفي منتصف يوليو، ابتدرت ليبيا محادثات للمصالحة تحت رعاية زعماء بارزين في منبر دارفور.<sup>59</sup> وأنشأت لجنة وساطة مكونة من شخصيات رئيسية من ذلك التنظيم، بمن فيهم الفريق أول إبراهيم سليمان والفريق أول صديق محمد اسماعيل. وشكلت مجموعتان من أبناء دارفور، إحداهما برئاسة أحد أبناء الفور، والأخرى برئاسة أحد أبناء المساليت، للتحقيق في القتال بين الزغاوة وترتيب تعويضات للمدنيين. وأسفرت هذه الجهود عن

التقليل من شأن المجموعات المنشقة من حركة العدل باعتبارها دمي تشادية، فإن الانشقاقات تدل على أن القيادة السياسية لها سيطرة محدودة على جناحها العسكري، الأمر الذي يثير شكوكا بشأن قدرتها على تنفيذ تسوية سلمية. ومما أضر زيادة بمصداقية حركة خليل ذيوع إشاعات بأن خليل قبل مؤخرا بمبالغ كبيرة من ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية، وهذا ما سنناقشه أدناه.

وتحسنت العلاقات بين التشاديين وحركة العدل والمساواة بفضل اجتماع يسر عقده الاتحاد الأفريقي بين الرئيس دبي ووفد صغير من حركة العدل والمساواة في انجمينا في 24 سبتمبر، بعد الافتتاح الرسمي لجولة محادثات أبوجا بقليل. واتفق الطرفان على أن توقف تشاد عداها تجاه حركة العدل والمساواة، فضلا عن بذل جهود في هذه الأثناء للدفع من أجل عقد مؤتمر ميداني لحركة العدل والمساواة، نظير ترحيب حركة العدل بعودة تشاد كوسيط مشارك في أبوجا. وسيكشف الزمن عما إذا كان هذا الإنفراج سيستمر. وهو حاليا قد قلل كثيرا من مركز الفصيلين المنشقين عن حركة العدل، اللذين لم يحاول أي منهما الحصول على السماح له بالمشاركة في جولة محادثات السلام الجارية.<sup>51</sup>

وبالرغم من أن حركة العدل ليست بالغة الأهمية لإيجاد حل على أرض الواقع مثل جيش تحرير السودان، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع نفس الخط: الضغط على قيادتها للعودة إلى دارفور ودعم عقد مؤتمر لكل الحركة لاختبار ادعاءاتها المتكررة بالالتزام بالديمقراطية.

#### (ج) الصدمات بين جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة

ظلت حركة تحرير السودان دائما تنشك في علاقات حركة العدل والمساواة بالترابي والمؤتمر الشعبي وتستخف بقوتها العسكرية، بينما ترى حركة العدل والمساواة أن حركة التمرد الأكبر تنقصها التجربة والثقافة. ومع ذلك، حاربت الحركتان جنبا إلى جنب ضد عدوهما المشترك خلال الشهور الأولى من التمرد.<sup>52</sup> ونسقتا أيضا المفاوضات من خلال وفد مشترك حتى جولة أبوجا في أكتوبر نوفمبر 2004.

ولكن بلغت خلافاتهما درجة الغليان في أوائل عام 2005. إذ أن حركة العدل والمساواة وقد أضعفتها حالات الانشقاق عنها والانضمام إلى الخصوم، سعت إلى شراء قادة حركة تحرير السودان لدعم قواتها. وانفجر الصراع العلني في أواخر مايو حول السيطرة على بلدة مهاجرية الاستراتيجية، قبل وصول بعثة الاتحاد الأفريقي للتحقق لتحديد خطوط المناطق الواقعة تحت السيطرة. وقتلت قوات حركة العدل والمساواة قائدا محرما في حركة تحرير السودان وأحد أقرباء مبني يدعى عبد الله دومة. ولاهقت قوات حركة تحرير السودان مقاتلي حركة العدل حتى قريضة، وهي بلدة بها وجود صغيرة لقوات الاتحاد الأفريقي، وهاجمتها هناك، مما أدى إلى مقتل 11 من المدنيين وجرح 17، وأصيبت منازل عديدة بأضرار أو دمرت.<sup>53</sup> وحيث أن حركة

in Darfur", Khartoum, 6 June 2005, at: [http://www.sudantribune.com/article.php3?id\\_article=9989](http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=9989)

<sup>54</sup> مقاتلو حركة العدل الذين أخذهم الاتحاد الأفريقي إلى الفاشر استجوبتهم فيما بعد أجهزة الأمن الحكومية.

<sup>55</sup> وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، قتل خمسة جنود من حركة العدل وجرح أحد عشر في اليوم الأول من هجوم حركة تحرير السودان.

<sup>56</sup> زعم جنود حركة العدل الذين فروا إلى الطينة، تشاد، أن القوات التشادية تلاحق زملاءهم المقاتلين وتعقلهم. مقابلة المجموعة الدولية، 30 يونيو 2005.

<sup>57</sup> إن العديد من البديات في شرق تشاد، وهم عشيرة الرئيس دبي، قاتلوا إلى جانب الكوبي، مما يهدد بشدة تأييد البديات له.

<sup>58</sup> مسؤول العلاقات الخارجية في حركة العدل والمساواة، أبوبكر حامد، تلقى درسته في ليبيا، بينما قاتل مبني وعمان البشري، ممثل جيش تحرير السودان في طرابلس، وكذلك أعضاء آخرون في جيش التحرير الحالي، إلى جانب القوات الليبية غير النظامية في تشاد في أواخر الثمانينيات وكان لهم بعد دور أساسي في المجئ بدبي إلى السلطة. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، 2004-2005.

<sup>59</sup> هذا التنظيم الجامع ظهر حول أبناء دارفور البارزين في المجلس الوطني وغيرهم من الشخصيات البارزة. وساعدت جولتا المشاورات اللتين عقدتا في طرابلس في أكتوبر 204 ويناير 2005 بين "أبناء دارفور في الداخل" وحركتي التمرد على صياغة برنامج سياسي مشترك بين السياسيين المقيمين بالخرطوم والمتمردين والعديد من زعماء القبائل الذين يعارضون سياسات الحكومة. ويزعم المنبر أنه يشمل الأحزاب والقبائل وأن المفاوضات فيما بين القبائل لتشكيل المنبر وازنت بعناية بين الهموم القبلية والحزبية. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، مايو-أغسطس 2005.

<sup>51</sup> Crisis Group interview, 29 September 2005. See also "Darfur rebel JEM and Chad agree to cooperate", Reuters, 25 September 2005

<sup>52</sup> هجوم حركة العدل والمساواة على الطينة في سنة 2003 يوضح مستوى التعاون والدعم المتبادل. كادت القوات الحكومية أن تقضي تماما على قوات حركة العدل والمساواة، فاضطرت هذه إلى طلب المساعدة من حركة تحرير السودان. وأنقذتها حركة تحرير السودان مع تكديدها خسائر كبيرة في الرجال والعتاد، ولكن كان هناك استياء بين صفوفها بعد الحادثة. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 5 أكتوبر 2003.

<sup>53</sup> The AU reported that the SLA attack "killed eleven persons, wounded seventeen, and burnt several houses", press statement from AU Mission (AMIS) Spokesman Noureddine Mezni, "AMIS -- Press Release on the deteriorating security situation

المحادثات. وعلاوة على ذلك، ليس واضحا إلى أي مدى قد دخلت، حتى مجموعة عبد الواحد نفسها، ناهيك عن حركة العدل والقواعد الشعبية الأوسع في دارفور، في أي تشاور مفيد مع رئيس الحركة بشأن البرنامج السياسي والاقتصادي لمحادثات السلام. أخيرا، إن الاتصال ضعيف بين المبادرة الليبية للسلام في دارفور وعملية أوجا.

### ثالثا: الأطراف المؤثرة الخارجية

#### (أ) الخرطوم

طوال ست عشرة سنة، ظلت استراتيجية الحكومة السودانية الرئيسية لمواجهة التمرد هي تشريد وقتل المدنيين لإضعاف قاعدة دعم التمرد، بينما تعمل بنشاط على إضعاف المتمردين واستيعابهم.<sup>68</sup> واتبعت هذه الخطة الرئيسية على نحو ثابت في دارفور. واحتفظ مخطوطو التطهير العرقي هناك بنفوذ كبير في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، التي ظلت حتى الآن غير راغبة في اتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية اللازمة لحل الصراع: تحييد مليشيات الجنجويد والتقسيم الحقيقي للسلطة والثروة بين دارفور والخرطوم.

ويشكل التحرك ضد الجنجويد عدة مخاطر للحكومة. فالمليشيات يمكن أن تنقلب إلى مواجهتها عسكريا. وإذا هي ألفت القبض على زعماء الجنجويد وسلمتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن زعماء المليشيات يمكن أن يكشفوا عن تفاصيل حملة مكافحة التمرد التي استهدفت المدنيين. ويريد أهل دارفور نصيبا من السلطة والثروة الوطنية يتناسب مع أعدادهم، ولكن هذا أمر كرهه للحزب الحاكم. فاتفاق السلام الشامل بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان قد خفض احتكار الحزب الحاكم للسلطة فيما سبق إلى 52 في المائة، وهو يقاوم بعناد تقلصها إلى أكثر من ذلك، ولاسيما في الشمال وفي الحكومة المركزية.<sup>69</sup>

ومع ذلك، تدرك الحكومة التكلفة الباهظة للحرب في دارفور. وبواجه مسؤولون كبار احتمال توجيه الاتهام إليهم من المحكمة الجنائية الدولية، وقد أذن مجلس الأمن بفرض جزاءات (وإن ظل تنفيذها بطيئا بظننا مؤلما)، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يبدو أنها بدأت تتحسن، أصيبت بنكسة سيئة، بما في ذلك الأمل في أن ترفع جزاءاتها، مما يسمح بزيادة المنافسة في قطاع النفط.<sup>70</sup> ولتكتسب الحكومة متفهما، أجرت بعض التحسينات الظاهرية. وبالرغم من أن الخرطوم ما زالت تحتفظ بتحالفها الوثيق مع الجنجويد وأن نشاط المليشيا ما زال عاليا، فإن الإجراءات التي اتخذتها مثل وقف غارات قاذفات القنابل من طراز أنطونوف والطائرات المروحية المقاتلة قد أكسبتها بعض الإهمال الدولي بينما تبدو حركات التمرد أخذة في الانفجار من داخلها.

وفي الوقت نفسه، ما زالت الحكومة تستغل انقسامات التمرد وترتد من تقافمها، وتحسن موقفها على طاولة التفاوض. واستغلت الصراع على

إعلان وقف لإطلاق النار بين خليل وعبد الواحد في 18 يوليو 2005، واستمر هدوء بشوبه القلق منذ ذلك الحين.<sup>60</sup> ووافق الزعيمان أيضا على توحيد موافقهما التفاوضية قبيل استئناف محادثات أوجا في سبتمبر.<sup>61</sup>

وبالرغم من أن هذا قد يعيد الانسجام القبلي في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، فإن هناك عدة أسباب للحد. فمن الواضح أن تأييد المبادرة كان بلا شك فاترا. وأخذ الحماس لمنبر دارفور يتناقص. فأكثر قادة الحركة ثباتا على مبدأ العلمانية مثل عبد الواحد، كانوا يشكون منذ فترة طويلة في الخلفية الإسلامية والمطامح السياسية للعديد من أعضاء حركة العدل والمساواة.<sup>62</sup> ويشعر آخرون بعدم الإرتياح إزاء وجود أعضاء في المنبر من حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم منذ فترة طويلة في السودان،<sup>63</sup> كما في ذلك رئيسه، الفريق أول إبراهيم سليمان، الذي يعتقدون أنه جعل المنبر يتخذ مواقف رخوة إزاء الأزمة.<sup>64</sup> وفي الأسابيع الأخيرة تعرض المنبر أيضا لانتقادات حادة من بعض أعضائه، الذين يخشون من أن تكون الحكومة قد استولت عليه.<sup>65</sup>

غير أن الحكومة لم تكن بأي حال قد استحسنتم قيام المنبر، الذي منعه من أن يدعى إلى جولة المفاوضات الثالثة في طرابلس في مايو 2005.<sup>66</sup> وأنشأت أيضا منبرا موازيا - يتألف بصفة رئيسية من القبائل العربية ويرأسه أم حامد، والي شمال دارفور السابق - وسعت دون نجاح إلى توحيد الكيانتين. ومع ذلك، لا يزال في المنبر أعضاء يتمتعون بثقة المتمردين ويمكن أن يكون لهم أثر فعال في مساعدتهم على تجاوز خلافاتهم.

إن تنفيذ وقف إطلاق النار سيكون صعبا، والاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في طرابلس يمكن أن يزيد من احتدام الخلاف في دارفور بين القادة العسكريين.<sup>67</sup> وإضافة إلى ذلك، بالرغم من أن الاتفاق الليبي يشمل تعهد الزعماء بتوحيد رؤيتهم لمفاوضات أوجا، فإن ذلك لم يترجم بعد إلى موقف تفاوضي رسمي، ويمكن أن تظهر الانقسامات من جديد بسهولة في

<sup>60</sup> "Sudan's Darfur rebel leaders sign reconciliation deal", Associated Press, 18 July 2005.

تقريراً عن صدامات بين جيش تحرير السودان وحركة العدل في مناسبتين على الأقل منذ وقف إطلاق النار (15 أغسطس و11 سبتمبر) ولكن المتمردين ينفون تجدد القتال. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس-سبتمبر 2005

<sup>61</sup> Crisis Group interview, 18 September 2005.

<sup>62</sup> أعرب أعضاء المنبر أنفسهم عن قلقهم من أنه أصبح "موضة" أن يرى المرء وهو يتكلم عن دارفور، وخاصة في الدوائر الدولية، وأن عمله لكسب التأييد السياسي داخل الحزب الحاكم وخارجه ليس حماسيا بصورة كافية وأن نفرا قليلا يستغلونه لتعزيز مواقعهم السياسية بالظهور في وسائل الإعلام. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، مايو-أغسطس 2005.

<sup>63</sup> هو الحزب الحاكم في السودان منذ أن أتى إلى السلطة في انقلاب عسكري في سنة 1989 باسم الجبهة القومية الإسلامية، وأصبح حزب المؤتمر الوطني الشريك ذا الأغلبية في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة الناتجة عن اتفاق السلام الذي وقع عليه في وقت سابق من السنة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. See Crisis Group Africa Report N°96, The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace, 25 July 2005;

الموجز رقم 30 "موت قرنق: آثاره على السلام في السودان"، 9 أغسطس 2005.

<sup>64</sup> إن تعيين أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم في المجلس الوطني الجديد الناتج عن اتفاق السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية سيكون محك اختبار لتوجه الحزب نحو إيجاد حل لمشكلة دارفور.

<sup>65</sup> Crisis Group interview, 17 August 2005.

<sup>66</sup> عقد الليبيين عدة جولات من مشاورات شاملة بشكل واسع لزعماء دارفور منذ أكتوبر 2004، على نحو ما ناقشه أنانا. وحاولت الحكومة أيضا منع أعضاء المنبر من حضور دورة يناير 2005 ولكنها في النهاية منحتهم تأشيرات الخروج بعد تدخل ليبي.

<sup>67</sup> وردت تقارير عن أن التنفيذ تأخر بسبب عدم الاستيقان فيما يتعلق بجهة التمويل، حيث يرفض البعض العرض الليبي للتكفل به ويسعون إلى دعم بديل في أوروبا. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس 2005.

<sup>68</sup> For an historical overview and analysis of the Bashir government's counter-insurgency tactics in Southern Sudan and throughout the country, see Crisis Group Report, God, Oil, and Country, op. cit.

<sup>69</sup> For more on the CPA and its implementation challenges, see Crisis Group Report, The Khartoum-SPLM Agreement, op. cit.

<sup>70</sup> كان أحد أهداف الخرطوم في اتفاق السلام مع الحركة الشعبية استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة ورفع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. ولكن ليس من الراجح أن ترسل الولايات المتحدة سفيرا إلى الخرطوم وتزيل الجزاءات حتى يتحقق تقدم جوهري لإنهاء الأزمة في دارفور. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، واشنطن، أغسطس 2005.



كوسيط، وهي بذلك تزيد شقة الخلاف بين السلطات التقليدية والسكان وتشجع الفساد وسوء استخدام الإغاثة الدولية.

وتقيم الحكومة حساباتها على أساس أن عمليات الصلح هذه وأحاييل التعويض ستضعف التأييد للمتمردين ونقل المطالبات المحلية بالمحاكمات الدولية، وتهدي جنوب دارفور وغربها ووسطها، وتحقق الاستقرار في هذه المناطق، وتحثوي جيش تحرير السودان (بصفة أساسية جناح الزغاوة) في شمال دارفور.<sup>79</sup> إذ لا يهدد أي من هذه المبادرات سلطة حزب المؤتمر الوطني في الخرطوم، على خلاف إيجاد حل سياسي حقيقي ينص على ترتيبات أمنية وعلى تقاسم الثروة والسلطة. ويدرك الكثير من أبناء دارفور ما وراء تكتيكات الحكومة ويرفضون اجتماعات الصلح باعتبارها خديعة. ويخشى المشردون داخلها من العودة إلى قراهم، خاصة وأن الذين يعودون كثيرا ما يهاجمون.

إن أغلب أهل دارفور لا يتقنون بالحكومة، ولكن انقسامات المتمردين واحتمال استقالة الصراعات المحلية يمكن أن تزيد نجاح الخرطوم في شراء بعض التأييد البسيط بينهم. وربما تبدأ وعود الخرطوم بالتعويض والعودة والصلح بين القبائل في الظهور بأنها أكثر جاذبية من وعود التمرد المنقسم بتحقيق الأمن وتقسام السلطة والثروة في نهاية المطاف.

### (ب) الحركة الشعبية لتحرير السودان

لا شك أن موت قائد الحركة الشعبية جون قرنق قبل فترة وجيزة كان له أثر على الديناميات الداخلية للحركة. وقد أعلن خلفه، سلفا كير، أنه يريد إنهاء الصراع في دارفور، واستأنفت الاتصالات مع جيش تحرير السودان. ولكن ليس من المرجح أن يكون سلفا مشغولا بدارفور كما كان قرنق، وذلك إلى حد بعيد بسبب التحديات الأخرى التي يواجهها وهو يحاول ملء مكانة قرنق في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.<sup>80</sup>

وقد قدمت الحركة الشعبية مساعدة سياسية وعسكرية لجيش تحرير السودان أثناء تشكيله، وكان قرنق يحتفظ بعلاقة وثيقة مع قائده. ووردت تقارير عن أنه مال إلى مني في البداية ولكنه تحول إلى جانب عبد الواحد عندما اتضح أن قوة الأول تشكل تهديدا لطموحه هو في السيطرة على برنامج المتمردين.<sup>81</sup> ونظرا لنفوذ قرنق الهائل، فإن دعمه المتصور لعبد الواحد أعطاه نفوذا إضافيا داخل جيش تحرير السودان. وبالرغم من أن تصور هذا الدعم كان من المؤكد تقريبا أنه أكبر من الواقع، فإن هناك إشاعات مستمرة عن أن الحركة الشعبية قدمت دعما عسكريا بالتحديد لمجموعة عبد الواحد في جبل مرة. وبغض النظر عن صحة هذه الإشاعات، فإن موت قرنق أضعف عبد الواحد في التعامل مع فصائل مني.

والشعور المتنامي بين أهل دارفور، والشماليين عموما، بأن موت قرنق يقلل من احتمال تصويت الجنوب لإبقاء السودان موحدًا في استفتاء تقرير المصير للجنوبيين بعد ست سنوات يقوي موقف الذين يعتقدون أنه يجب على دارفور أن تسعى إلى حلها الخاص بها، بصرف النظر عن التحالفات الوطنية. وهذا التطور ينبغي مراقبته بدقة: إنه يمكن أن يؤدي إلى ظهور برنامج تفاوضي للتمرد بمعزل عن الواقع السوداني الناتج عن سلام الخرطوم والحركة الشعبية. وإعلان حكومة الوحدة الوطنية في 20 سبتمبر في الخرطوم، بتمثيلها المحدود لقوى المعارضة الشمالية ودارفور والإقليم المهشمة الأخرى في الشمال، واستبعاد الحركة الشعبية من وزارات الدخل (الطاقة والمالية) والأمن (الداخلية والدفاع)، قد حطم معظم الآمال المحلية

الموارد بين الزغاوة والفور، مما يزيد الشقة بين أكبر مؤيدي جيش تحرير السودان. ويردد المسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام الحكومية نغمة قديمة،<sup>71</sup> تدعي وجود خطة لدولة الزغاوة الكبرى في السودان وتشاد.<sup>72</sup> وتنتسب وسائل الإعلام الحكومية أيضا للزمع بأن الزغاوة يسعون إلى سرقة أرض الفور في جبل مرة وأماكن أخرى،<sup>73</sup> وهي فكرة يقبلها بعض الفور بسبب هجرة الزغاوة من شمال دارفور والاستيطان في جنوب دارفور خلال الأربعين سنة الماضية. واعترف أحد مسؤولي الحزب الحاكم أن الحكومة أنشأت وحدة خاصة لزراع الانقسامات بين المتمردين.<sup>74</sup>

ويرى مسؤولون حكوميون أن دعم الفور والمساليت للتمرد المسلح أخذ يضعف.<sup>75</sup> ويبنى المسؤولون حساباتهم على أن هذه الجماعات التي لحق بها الدمار تميل إلى تأييد المصالحة القبلية للحد من العنف الموجه ضدها.<sup>76</sup> ولتعميق شقة الخلاف بين الفور والزغاوة واستعادة السيطرة، ابتدرت الحكومة سلسلة من اجتماعات الصلح القبلية في النصف الأول من 2005.<sup>77</sup> وهي تحاول أيضا إغراء المشردين داخلها للعودة إلى ديارهم بدفع مبالغ مالية،<sup>78</sup> مستخدمة الإدارة الضعيفة والمتواطئة الساذجة أحيانا

<sup>71</sup> وزعت حكومة الجبهة الإسلامية في أوائل التسعينيات منشورا على خريجي المدارس الثانوية يصف رؤيتها لمستقبل الدولة السودانية والأخطار المحتملة. وإلى جانب الحركة الشعبية بقيادة قرنق، كانت دولة الزغاوة تمثل أحد التهديدات الرئيسية التي حُذرت مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، أغسطس 2005.

<sup>72</sup> أطلق فكرة "دولة الزغاوة الكبرى" لأول مرة في أواخر الثمانينيات نظام حسين هيري في تشاد، الذي كان مسؤولا عن قتل العديد من الزغاوة في شرق تشاد وحتى في منطقة كتم في شمال دارفور. كان هيري يشعر بتهديد من الزغاوة الذين في نهاية الأمر أطاحوا به فعلا. ويعتقد بعض زعماء التمرد أن العكس هو الصحيح: يخطط العرب لإنشاء دولة العرب الكبرى في تشاد والسودان وليبيا ومالي وموريتانيا. وهذه الآراء والأحداث التأميرية المتضادة تماما، حيث أن وجود الآخر يعني القهر والخضوع التام، إن لم يكن الإبادة للنفس، تنكي مفهوم الصراع القائم على أساس أن الخاسر يفقد كل شيء والرايح يأخذ كل شيء. See Sharif Harir, "Arab belt' versus 'African belt': ethno-political conflict in Darfur and the regional cultural factors", in Sharif Harir and Terje Tvedt (eds.), Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan (Uppsala), p. 16.

<sup>73</sup> مقابلات أجرتها المجموعة الدولية مع مسؤولين حكوميين، أبريل ومايو 2005.  
<sup>74</sup> في مايو 2005 ورد تقرير عن أن الحكومة حاولت الحصول على الدعم المعنوي لمبادراتها المتعلقة بالمصالحة القبلية من السياسي الفوروي الكبير أحمد إبراهيم دريج وشريف صالح، شيخ التيجانية، الطائفة الدينية التي ينتمي إليها أغلب الفور. وسعت الحكومة إلى الحصول على التأييد للاتفاق بين الفور والعرب في جنوب دارفور (بني هلبة والرزيقات على وجه الخصوص)، وإلى اتفاق الفور والعرب الذي وجد دعاية كبيرة في أبريل 2005 وهو يشمل موسى بلال والمتقف الفوروي يوسف بخيت. وبينما قد تكون هذه المبادرات وجدت تأييدا في المناطق الريفية، ستضح أن المشردين داخلها في المخيمات ظلوا يعارضونها باستمرار، وترفضها منظمات المثقفين والطلبة باعتبار أنها تديم صورة المجتمع الأبوي القبلي في دارفور، التي عفا عليها الزمن. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، مايو 2005.

<sup>75</sup> Crisis Group interviews, April and May 2005.  
<sup>76</sup> استمرت الحكومة في علاقاتها الوثيقة مع زعمي الفور، يوسف بخيت ودومينغواي فضل سييسي، بوصفهما وسيطين رئيسيين في عملية الصلح بين الفور والعرب. ووردت تقارير عن أنها تستثمر أموالا كثيرة في هذا المسعى. مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، مارس - أغسطس 2005.

<sup>77</sup> As discussed in Crisis Group Africa Briefing N°28, The AU's Mission in Darfur: Bridging the Gaps, 6 July 2005

<sup>78</sup> في مايو 2005، عاد موسى هلال، شيخ إحدى قبائل الرزيقات الشماليين وهو مشتهر فيه بأنه أحد زعماء الجنجويد، إلى شمال دارفور لقيادة برنامج ابتدرته الحكومة يشجع المشردين داخلها على العودة إلى ديارهم نظير تعويض مالي ووعد بتوفير الأمن. Opheera McDoom, "Tribal leaders preach peace in war-torn Darfur", Reuters, 9 May 2005  
داخليا، وفقا لزعماء الجماعات في شمال دارفور، لا يتقون بموسى هلال. وقد سأله أحد المشردين قائلا "أنت أتيت في السنة الماضية فقط وقتلتنا. هل رجعت الآن لتعيد إلينا أرواحنا؟" مقابلات أجرتها المجموعة الدولية، مايو 2005.

<sup>79</sup> ينبغي النظر إلى الهجوم الحكومي في ديسمبر في هذا الضوء، باعتباره يهدف إلى دفع جيش تحرير السودان إلى خارج جنوب دارفور.

<sup>80</sup> انظر تقرير المجموعة الدولية، موت قرنق، المصدر المقتبس منه سابقا.

<sup>81</sup> Crisis Group interviews, Khartoum and Nairobi, June 2004-May 2005.

حكومة دبي. واشترت حركة العدل والمساواة أيضا أسلحة وذخائر من عناصر تدبير أعمالا تجارية في الجيش التشادي.<sup>85</sup>

وكان دبي يخشى أيضا من رد فعل الخرطوم بسبب الروابط القوية بين الزغاوة السودانيين والتشاديين. وفي بداية التمرد، كان السودان يتصور أن المتمردين يستفيدون من دعم الزغاوة عبر الحدود، وخاصة أبناء القبيلة في الأجهزة العسكرية والأمنية. وضغط على دبي ليمنع الدعم الرسمي للمتمردين ويقضي على تسرب الأفراد وتهريب الأسلحة عبر الحدود. وعندما اكتسب التمرد زخما في أوائل 2003، ذهب وزير الداخلية آنذاك، عبد الرحيم محمد حسين، إلى انجمننا ليحث المسؤولين التشاديين على إغلاق الحدود أمام المتمردين والعمل بشكل أوثق مع الخرطوم.<sup>86</sup> وبعد ذلك بقليل، قام دبي برد الزيارة، وبحلول أبريل 2003 كان قد أرسل 800 جندي ليقاتلوا في دارفور إلى جانب الجيش السوداني.<sup>87</sup>

دفعت التهديدات المباشرة النظام إلى أن يحاول في البداية الاستجابة لمطالب الخرطوم بأي ثمن. وكانت تشاد الوسيط الرئيسي بين حكومة السودان والمتمردين من أغسطس إلى ديسمبر 2003. غير أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطتها بين جيش تحرير السودان والحكومة في سبتمبر 2003 لم يف بأي طلب من مطالب المتمردين السياسية، وكانت الحكومة ومليشياتها وحركة العدل (وهي ليست طرفا في الاتفاق) وعناصر جيش تحرير السودان من غير الزغاوة، تنتهكه بشكل روتيني.<sup>88</sup>

وبالإضافة إلى الضغط الدبلوماسي، سعت الخرطوم إلى إبقاء انجمننا إلى جانبها بدعمها للمتمردين التشاديين في دارفور والسماح بغزوات الجنجويد عبر الحدود.<sup>89</sup> وفي يناير 2004 قصفت النصف التشادي من بلدة الطينة الحدودية.<sup>90</sup> وبالرغم من أن هجمات الجنجويد قد خفت ويعود ذلك، جزئيا، إلى تعزيز دوريات الحدود التي تقوم بها القوات التشادية والفرنسية، فإن الخرطوم تحفظ بعلاقات وثيقة مع المتمردين التشاديين.<sup>91</sup> بيد أن هجوما قام به الجنجويد عبر الحدود على بلدة تشادية في أواخر سبتمبر 2005، قتل فيه 75 شخصا، زاد التوتر مرة أخرى بين الجارتين.<sup>92</sup>

والدولية في أن يكون حزب المؤتمر الوطني مستعدا فعلا لتقاسم السلطة بروح اتفاق السلام الشامل.

وما زالت الحركة الشعبية تعمل بشأن قضية دارفور، وإن كان ذلك ببطء أكثر مما كان متوقعا. ويتوقع أن يسافر وفد رفيع المستوى إلى أبوجا في الأيام المقبلة ليستمع إلى آراء حركات التمرد ثم يقدم إلى مجلس الوزراء مشروع اقتراح لإيجاد حل سياسي للصراع.

## (ج) تشاد

لقد هدد الصراع في دارفور منذ بدايته نظام إدريس دبي. فأولا، كانت هناك تكلفة استضافة مئات الألوف من اللاجئين وخطر انتشار القتال، الذي أثارته هجمات الجنجويد - بعضهم من العرب التشاديين - عبر الحدود ليحدث مشاكل مماثلة بين العرب والأفارقة. وزاد من ذلك الخطر أن قبضة دبي المتشددة على السلطة أثارت معارضة قوية للحكومة ومؤيديها الزغاوة. ثانيا، الصراع يتواجه فيه الزغاوة قبيلة دبي - أهم قاعدة شعبية داخلية له - وجاره الأقوى، السودان.<sup>82</sup> والانحياز إلى أحد الجانبين يعني انتحارا سياسيا.

وعمل دبي على أربعة خطوط لاحتواء الصراع وتقليل أثره: أولا، التوسط بين الحكومة السودانية والمتمردين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار؛ وثانيا، زيادة أمن الحدود، بما في ذلك الاستعانة بالقوات الفرنسية، للحد من تدفق الأسلحة إلى دارفور؛<sup>83</sup> ثالثا، نشر مسؤولين في شرق تشاد لتهدئة التوترات؛<sup>84</sup> ورابعا، التدخل في السياسة الداخلية للتمرد، بالتواطؤ مع الدوائر الاستخباراتية في الخرطوم وبصورة مستقلة. واحتوت سياسته الأخطار المباشرة ولكن محاولات إرضاء الزغاوة والخرطوم على السواء كانت أكثر إشكالية.

كان لزغاوة دارفور دور أساسي في حملة دبي لإسقاط الرئيس السابق حسين هيري. وقد استوعب العديد من الزغاوة السودانيين الذين قاتلوا من أجل دبي في جهازه الأمني. وفي بداية التمرد سعى جيش تحرير السودان لدى دبي ليرد الجميل ولكنه امتنع.

ووفقا للعديد من المراقبين، كان دبي يخشى من أنه إذا دعم جيش تحرير السودان ونجح في السودان، فإن قوات الأمن التشادية التي انضمت إلى المتمردين يمكن أن تهدد نظامه في نهاية الأمر. وزادت هذه الخشية عندما انضمت حركة العدل والمساواة إلى المعركة لأنها كانت قادرة على أن تدفع للمتطوعين التشاديين بل وضباط الجيش مرتبات أعلى وأكثر انتظاما من

<sup>82</sup> الحكومة السودانية دبرت لصعود دبي إلى السلطة واحتفظت بقبضة قوية على قوات الأمن التشادية من خلال وجود الزغاوة السودانيين في مناصب قيادية كبيرة. <sup>83</sup> في أوائل يناير اعترضت السلطات التشادية شحنة أسلحة مرسلة إلى جهة غير معلومة، مما زاد الشكوك في أن المتمردين السودانيين ربما كانوا يتلقون دعما مستمرا من أعضاء من جماعة دبي العرقية، الزغاوة، الذين يعيشون في المناطق الشمالية، Economist Intelligence Unit, "Country Report: Chad", February 2005, p. 15. جهدا علنيا لمنع دخول الأسلحة إلى دارفور.

<sup>84</sup> يبدو أن المسؤولين الحكوميين في تشاد يدركون أن السبب الرئيسي في أن صراع دارفور كان مدمرا جدا هو الدور الموجع الذي تضطلع به الخرطوم من خلال إثارة العنف القبلي ودعم المليشيات القبلية لمواجهة المتمردين. وتعهدت انجمننا بعدم التواطؤ مع هذا النوع من العنف في شرق تشاد وأرسلت مسؤولين إلى هناك لتحسين العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية. وبالرغم من أن ذلك أمر هام، فإن تركيز السلطة في يد دبي واعتماده الكبير على الزغاوة، جماعته العرقية، على حساب الآخرين يضمن بقاء ظروف الصراع العنيف بمقابلة أجرتها المجموعة الولية، 27 يوليو 2005.

<sup>85</sup> Crisis Group interviews, June-September 2005.

<sup>86</sup> وفقا لتقارير غير مؤكدة تشاد تغلق حدودها مع السودان لوقف تسلل المتمردين"، BBC Monitoring, 1 April 2003.

<sup>87</sup> Crisis Group interview, 27 June 2005.

<sup>88</sup> قامت تشاد على عجل بتنظيم المفارقات الأصلية عن طريق العلاقات القبلية، التي أدت إلى تشكيل فريق تفاوضي لجيش تحرير السودان ممثل لكل الزغاوة.

For more on Chad's earlier mediation efforts, see Crisis Group Report, Towards an Incomplete Peace, op. cit.; Crisis Group Report, Darfur Rising, op. cit.; Crisis Group Africa Report N°80, Sudan: Now or Never in Darfur, 23 May 2004; and Crisis Group Africa Report N°83, Darfur Deadline: A New International Action Plan, 23 August 2004.

<sup>89</sup> "Deby's dilemma", Africa Confidential, Vol. 45, No. 18, 10 September 2004

<sup>90</sup> "تشاد والسودان: ألقاء قبائل سودانية على بلدة تشادية، ومقتل ثلاثة"، IRIN, 30 January 2004.

<sup>91</sup> في نهاية يوليو 2004، وافقت فرنسا على نشر 200 جندي، كانوا وقتها يمثلون حوالي خمس حضورها الكلي في تشاد، للمساعدة على مراقبة الحدود ومنع الهجمات من السودان. French army moves to Sudan border", BBC News, 31 July 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3943137.stm>

<sup>92</sup> أعلن الرئيس دبي أن الجنجويد القادمين من دارفور نفذوا الهجوم، ولكنه لم يذهب إلى اتهام الخرطوم بالمسؤولية. "مليشيات الجنجويد السودانية متهمة بشن هجوم قاتل في تشاد"، Agence France-Presse/Sudan Tribune, 29 September 2005, [http://www.sudantribune.com/article.php3?id\\_article=11851](http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=11851).

#### (د) ليبيا

يعود تدخل الرئيس القذافي في السودان إلى بداية السبعينات، ولكنه اتخذ اتجاهات مختلفة وأحياناً متناقضة. فقد كانت التخللات الليبية والمصرية المباشرة حاسمة في إفساح انقلاب 19 يوليو 1971 الذي قاده الحزب الشيوعي ضد حكومة القوميين العرب بقيادة الرئيس نميري.<sup>99</sup> وفي أوائل الثمانينات كانت سياسة القذافي مدفوعة بعدائه نحو حكومة النميري واستخدمه دارفور قاعدة انطلاق لتدخله في الحروب الأهلية التشادية. وشمل الاعتبار الأول تقديم الدعم اللوجستي والعسكري إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحربها في الجنوب، بينما شمل الآخر تقديم الدعم إلى "التجمع العربي" الذي كان جزءاً من جهود المبكرة لمساعدة السكان ذوي الأصول العربية على الاستيلاء على السلطة في وسط وغرب أفريقيا جنوب الصحراء.<sup>100</sup> وعقب الانتخابات السودانية في عام 1986، التي نُسب فيها فوز الصادق المهدي جزئياً إلى الدعم المالي المقدم من القذافي، سمحت الخرطوم لليبيين بتجنيد عرب دارفور للحرب في تشاد وتغاضت عن الاحتلال الفعلي لجزء من دارفور. وكانت إمدادات الأسلحة الليبية إلى القبائل العربية التشادية والسودانية عبر الحدود التي يسهل التنسل منها من الأسباب الأساسية للصراع الحالي في دارفور، لأن هجرة العرب التشاديين إلى شمال وغرب دارفور أدت إلى قتال فتاك بصورة متزايدة بين الرعاة والمزارعين وبين العرب والرعاة لزغاوة.

وربما تكون الهزيمة المهينة التي مني بها فيلق القذافي الإسلامي في تشاد في النصف الأول من سنة 1987، قد ألهمت بخطة التجمع العربي للاستيلاء على دارفور ثم بقية السودان من قبل السكان ذوي الأصول العربية والديانة الإسلامية. ووفرت إيدولوجية "الحزام العربي" الدعم لوجود جماعات المعارضة العربية التشادية في دارفور، التي، بمساعدة أبناء جلدتها السودانيين، شنت هجمات بأسلوب حرب العصابات في شرق تشاد. ووفرت هذه الإيدولوجية العنصرية أيضاً شرعية لتصاعد الصراعات حول الموارد بين العرب الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين، مثل صراع الفور والعرب في 1987-1989، وصراع العرب والمساليات في 1996-1998. وبالرغم من أن مشروع "الحزام العربي" قد يجد اليوم سندا من نخبة تبنّت بعض القادة التقليديين، فإن من المشكوك فيه أن تكون له أي قواعد شعبية بين السكان العرب في دارفور.<sup>101</sup>

ولم يكن الزغاوة الذين يشاركون القبائل العربية في شمال دارفور نفس أسلوب الحياة، يشعرون في ذلك الوقت بالانتماء إلى معسكر "الأفارقة". وبالرغم من أن الزغاوة التشاديين كانوا جزءاً من التحالف الذين أتى بحسين هبري إلى السلطة في انجمينا، فإن تهميشهم من جانب القرعان المهينين قد أفسد علاقتهم مع النظام وجعل التقارب مع ليبيا ممكناً. وذلك هو الوقت الذي

وفي أبريل 2005، احتجت تشاد رسمياً على دعم حوالي 3,000 من المتمردين التشاديين بالقرب من الحدود وهددت بالانسحاب من الوساطة.<sup>93</sup> غير أن الخرطوم قامت سريعاً بإرضاء دبي وتجنبت نشوب أزمة، فأرسلت فريقاً إلى انجمينا، وردت تقارير عن أنه كانت معه أموال، وسمحت لتشاد باعتقال قلة من زعماء التمرد الذين يشكلون تهديداً بشكل خاص ويتخذون من دارفور قاعدة لهم.<sup>94</sup> ومع ذلك لا تزال تلك العناصر في دارفور، وهناك زعم بأن الحكومة السودانية فتحت لهم معسكرات تدريب في أم تاجوك وأماكن أخرى في غرب دارفور.<sup>95</sup> والرسالة الواضحة هي، إذا دعمتم متمردينا، سندعم متمرديكم.

كانت للتحالف الصعب مع الخرطوم عواقب سيئة على إدريس دبي. فهو تحت ضغط هائل من الزغاوة التشاديين – وأهم ما في الأمر الذين يعملون في الجيش – الذين يشعرون بأنه سيضحي بأعضاء من جماعته العرقية ذاتها لينال رضا السودانين.<sup>96</sup> وحذر الضباط الزغاوة الجنود التشاديين الذين أرسلوا لقتال جيش تحرير السودان من أن يهاجموا، وهددوا دبي بالانتقام إذا ما تحركوا ضد متمردي دارفور.<sup>97</sup> وتحدى العديد من الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية الرئيس ليدعموا المتمردين.

وفي 16 مايو 2004، بينما كان دبي يزور فرنسا، أعد جزء من جيشه خطة للهجوم على انجمينا من الغابات في منطقة قاسي. ووردت تقارير عن أن ضباطاً من الزغاوة البدائية الغاضبين من تعاون دبي مع الخرطوم وغير راضين بنصيبهم في إدارة الحكومة قادوا المحاولة الانقلابية. وعندما سمع دبي بالتهديد عاد إلى انجمينا، وتم إقناع مخططي الانقلاب بوساطة جنرال كبير. وقال أحد المشاركين موضحاً، "اخترنا ألا نعلن الانقلاب لأن الزغاوة يمكن أن يفقدوا السيطرة على البلد"، وأردف "ولذلك أخفينا خبره وحاولنا إيقاعه داخل الزغاوة، حتى اكتشف المجتمع الدولي الأمر".<sup>98</sup> و برور الزمن أصبحت حركة العدل والمساواة مصدر قلق زائد لديبي. ورغم أنها حاولت إنشاء حركة ذات تمثيل وطني، فإن معظم ضباط صفها وجنودها من الزغاوة كوبي، الذين جذبهم خليل، أحد الزعماء البارزين في القبيلة، وقد عين أقرباءه في المناصب الهامة. وكما ذكرنا أعلاه، من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان التقارب بين حركة العدل وتشاد سيستمر.

وبينما سعى دبي إلى تدمير حركة العدل والمساواة، فإن سياساته تجاه جيش تحرير السودان أصعب في تصنيفها. ففي البداية كان يبدو أنه ساورته شكوك في أن جيش تحرير السودان يسعى أيضاً إلى السيطرة على السلطة في انجمينا. وصاحب هذه الشكوك ضغط قوي أرغمه على الوقوف إلى جانب الخرطوم. ولكن كان هناك أعضاء ذوي رتب عالية في الحكومة التشادية يدركون قيمة دعم وحدة جيش تحرير السودان لتتمكن الحركة من التفاوض بشأن حل سياسي شامل. وهذه المجموعة يدفعها بشكل خاص القلق من الآثار الناجمة عن وجود أعداد كبيرة من السكان المشردين في شرق تشاد. ويبدو أن حجنتهم تكسب تصديقاً في انجمينا. وفي أوائل سبتمبر 2005، رعت تشاد اجتماعاً قيادياً لجيش تحرير السودان في العاصمة لمحاولة حل النزاع بين ميني وعبد الواحد والتشويش المثار حول جهود ميني لعقد مؤتمر ميداني. وبالرغم من أن ميني وعبد الواحد ونائب الرئيس خميس لم يحضروا، فإن المؤتمر تميز بتحول كبير في السياسة التشادية الرسمية وبعثت الآمال في أن تصبح تشاد قوة للتوحيد بدلاً من التقسيم.

<sup>99</sup> تسبب قرار القذافي بأن يعترض طائرة مدنية ويعتقل اثنين من قادة الانقلاب في طريق عودتهما من لندن في سقوط النظام الذي عاش لفترة قصيرة. وفي رد الفعل أعدمت حكومة نميري بسرعة عدة أعضاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، الذي كان يعتبر آنذاك أكبر الأحزاب الشيوعية وأحسنها تنظيمًا في أفريقيا والشرق الأوسط، وأودع في السجن آلاف الأعضاء. وحظر الحزب الشيوعي لمدة أربع عشرة سنة ولم يستعد كامل قوته أبداً. وبعد ذلك بقليل تدهورت العلاقات بين القذافي والنميري حول سرعة توحيد الدولتين.

<sup>100</sup> كان القذافي يسعى إلى توسيع "الحزام العربي" باستخدام فيلقه الإسلامي [الفيلق الإسلامي]، وهو قوة مسلحة متعددة الجنسيات تتخذ من دارفور قاعدة لها، بقيادة الشيخ بن عمر، وتتكون من العمال المهاجرين والرعاة الرحل من غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك جماعات المعارضة التشادية، وهي بصفة رئيسية قبائل عربية همشتها ترتيبات انجمينا لتفاسم السلطة. و أثارت إيدولوجية الحزام العربي بصورة متزايدة ظهور إيدولوجية موازية هي "الحزام الأفريقي" (الحزام الزنجي أو حزام الزرقه) بين القبائل المستقرة في دارفور، وخاصة الفور، الذين هدد معيشتهم انتشار عدم الاستقرار التشادي.

<sup>101</sup> Harir, op. cit., p. 167. For background on the Arab Gathering, see also Crisis Group Report, Darfur Rising, op. cit.

<sup>93</sup> "New spat over Chadian rebels in Darfur highlights difficult relations", IRIN, 20 April 2005.

<sup>94</sup> Crisis Group interviews, 18 May 2005, 25 June 2005.

<sup>95</sup> Crisis Group interviews, April-July 2005.

<sup>96</sup> Crisis Group interviews; "New spat", IRIN, op. cit.

<sup>97</sup> مقابلة أجرتها المجموعة النولية مع ضباط تشادي، 27 يونيو 2005.

<sup>98</sup> Crisis Group interview, 27 June 2005.

محتمل بالنظر إلى ثروة البلاد النفطية. ويعيش العديد من أبناء دارفور في ليبيا، في أغلب الأحيان كعمال غير شرعيين في قطاع النفط، بالإضافة إلى الزغاوة من سكان ليبيا الأصليين على حافة الصحراء الجنوبية الشرقية.<sup>108</sup> وقد تقلصت التحويلات المالية إلى دارفور بصورة حادة بسبب الحرب، وانتشار الفقر على نحو واسع لم يسبق له مثيل يجعل زيادة الهجرة احتمالا واضحا. ومن الراجح أن تكون السيطرة على العمال المهاجرين عنصرا في استراتيجية التفاوض الليبية، لأن التهديد بإعادة العمال إلى السودان يمكن أن يكون عامل مساومة مع جالية أبناء دارفور في ليبيا والخرطوم والمتمردين والمجتمع الدولي كذلك.

غير أن تدخلات القذافي الأخيرة يصعب فهمها على نحو متزايد. وقد بدأت القصص عن دفع مبالغ مالية كبيرة لخليل وميني وعبد الواحد تدور عقب اجتماع يناير 2005 لجميع أبناء دارفور. وبحلول بداية مايو كان يتردد بصورة واسعة في دوائر أبناء دارفور أن القذافي أعطى ملايين الدولارات لخليل وميني ومبلغا أقل بكثير لعبد الواحد.<sup>109</sup> وقد مرت الطائفة التي أقلت وقد حركة تحرير السودان لمحادثات أبوجا في يونيو-يوليو عن طريق طرابلس من أسمر، وذهبت أغلبية وفد جيش تحرير السودان وحركة العدل مباشرة إلى هناك بعد تلك الجولة.<sup>110</sup> ونظم القذافي احتفالا متلفزا قدم إليه فيه ميني وعبد الواحد وخليل إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه حديثا، مما يعطي الانطباع بأنه يسيطر على المتمردين. وفي يوليو ظهرت مرة أخرى قصص عن دفع مبالغ ضخمة لحركة العدل وجيش تحرير السودان مقابل الموافقة على اقتراح ليبي. غير أن المتمردين رفضوا التوقيع على مشروع الاقتراح الذي قدمته ليبيا.<sup>111</sup>

ورغم أن سياسة القذافي بخصوص دارفور معقدة وغامضة، فإنه وفر لأبناء دارفور، داخل السودان وخارجه، فرصا لا تقدر بثمن للاجتماع معا. غير أن دعمه المالي لفرادى فصائل التمرد زاد بصورة غير مقصودة انقساماتها. وجهوده للتوسط خارج محادثات الاتحاد الأفريقي الرسمية في أبوجا يجب أن تراقب بدقة وأن تنمذج بشكل أفضل في العملية الدبلوماسية الأوسع للتفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية.

### (ج) أريتريا

كانت العلاقات مع السودان متوترة منذ شكوى أريتريا في عام 1994 إلى مجلس الأمن الدولي من دعم الخرطوم للجهاد الإسلامي الأريتري، وهو جماعة متطرفة مصممة على استبدال نظام الرئيس أسباس أفورقي بدولة إسلامية. وردا على ذلك استضافت أريتريا التجمع الوطني المعارض الذي يمثل مظلة المعارضة السودانية في مبنى السفارة السودانية السابقة في

نشأت فيه العلاقات مع القيادة الزغاوية المستقبلية لجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، حيث اضطلع الزغاوة، السودانيون والتشاديون على السواء، بدور أساسي في استبدال حسين هيري بدي في 1990، في انقلاب مدعوم سريا من طرابلس والخرطوم.<sup>102</sup> وكان الفور، الذين يمثلون الأهداف الرئيسية للتجمع العربي في السودان، يميلون بدلا من ذلك إلى التحالف مع الحكومة التشادية خلال الثمانينات فكانوا ينظرون إلى ليبيا بتشكك عميق.

وهذا التاريخ يفسر لماذا كانت محاولات القذافي الأخيرة للتوسط في أزمة دارفور مقبولة عموما لدى زعمي الزغاوة، ميني وخليل، على نحو أفضل من قبول عناصر الفور والمساليات بقيادة عبد الواحد وخميس. وعقد القذافي جولتي مشاورات لجميع أبناء دارفور في أكتوبر 2004 ويناير 2005، بهدف توفير منبر لأبناء دارفور البارزين للبحث عن حلول دائمة والمساعدة على إصلاح النسيج الاجتماعي للإقليم. ولأن المتمردين كانوا أيضا مدعويين،<sup>103</sup> فإنه اتضح أن هذه المشاورات ذات أهمية أساسية في عملية تنسيق البرنامج السياسي للمعارضة المسلحة وتيسير فهمها بشكل أوسع لدى زعماء دارفور داخل السودان. ومما يثير الفزع لدى الخرطوم أن هذه المناقشات ساعدت أيضا على بناء توافق آراء على برنامج مشترك بين قاعدة شعبية أوسع في دارفور وكانت أساسية لظهور منبر دارفور المذكور أعلاه.

وكانت جولة مايو للمشاروات في ليبيا بين كل أبناء دارفور أقل نجاحا بسبب رفض الخرطوم السماح لقادة دارفور السياسيين في العاصمة السودانية بالحضور. وهناك أيضا خوف متزايد بين أبناء دارفور من أن خطة ليبيا الحقيقية هي حمل الحركات المتمردة على رفض دور المحكمة الجنائية الدولية وتثبيط التدخل الغربي في دارفور. وبالرغم من أن الطرفين وقعا على إعلان لوقف إطلاق النار في مايو، لم يتطرق إلى أي من النقطتين<sup>104</sup>، فإن عبد الواحد ومنبر دارفور سرعان ما نفيا وجود أي علاقة لهما به.<sup>105</sup>

إن نفوذ ليبيا على بعض العناصر الرئيسية في فصيل ميني من حركة تحرير السودان وفي حركة العدل وعلاقتها بعدد من أعضاء منبر دارفور وما يبدو لديها من قدرة مالية لا تستنفد عوامل جعلها طرفا فاعلا هاما. ويعتقد العديد من المراقبين أن القذافي يدفعه بصفة أساسية الخوف من التدخل الدولي في فئانه الخلفي؛ وقد أعلن بصورة متكررة معارضته لإحالة القضايا السودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتدخل حلف الناتو وغيره من القوات الغربية في دارفور. وعلاقته مع السودان خليط من الأشياء: فهو يعترف بالخرطوم بوصفها حليفا مفضلا، بينما يحاول احتواء آثار سياساتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة.<sup>106</sup> والقذافي، الذي بذل في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين علاقاته مع الغرب، قد خفف من نبرة القومية العربية العالية في خطابه سابقا ويسعى إلى القبول الدولي بوصفه صانعا للسلام في أفريقيا، مستعدا لتقديم تنازلات للأغراض الإنسانية<sup>107</sup> مقابل التزام عربي بعدم التدخل المباشر في دارفور.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت إمكانيات دارفور المعدنية لها دور في مشاركة القذافي واهتمامه، بالرغم من أن ذلك يبدو غير

<sup>108</sup> تذهب التقديرات لعدد العمال المهاجرين من دارفور في ليبيا إلى 500,000 شخص، مقابلات المجموعة الدولية، 2004-2005.

<sup>109</sup> مقابلات المجموعة الدولية للأزمات، مايو 2005. ووردت تقارير عن أن ميني استخدم هذه الأموال ليكسب تأييد القادة الميدانيين عندما عاد إلى دارفور في مايو.

<sup>110</sup> غادر ميني أبوجا إلى طرابلس في مرحلة مبكرة من مفاوضات يونيو-يوليو. وعندما اقترب وضع إعلان المبادئ في الصيغة النهائية في بداية يوليو، ضغط الممثل الليبي على المتمردين ليسافروا إلى السرت، في ليبيا لمراسم التوقيع. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية مع أحد أعضاء وفد جيش تحرير السودان إلى أبوجا، 12 سبتمبر 2005.

<sup>111</sup> بالرغم من هذا لم يؤكد، فإنه أشيع أن خليل قبل ما بين 8 إلى 40 مليون دولار في يوليو نظير الموافقة على صفقة سياسية مع الخرطوم تدعمها ليبيا. وأشيع أيضا أن ميني قبل عدة ملايين من الدولارات، رغم أن هناك تقارير مناقضة تقول إنه كان أساسا رهن الحبس المنزلي في ليبيا لفترة أسابيع. مقابلات المجموعة الدولية، يوليو-سبتمبر 2005. وتضمن الاقتراح أحكاما عن تقاسم السلطة والثروة لدارفور، فضلا عن تعيين ستة نواب للرئيس السوداني - واحد من كل إقليم. وقد ظهرت الفكرة الأخيرة في الخطاب السياسي لحركة العدل والمساواة. مقابلة أجرتها المجموعة الدولية، 29 يوليو 2005.

<sup>102</sup> See fn. 73 above

<sup>103</sup> جيش تحرير السودان لم يحضر اجتماع أكتوبر الأول في طرابلس.

<sup>104</sup> See: "Sudan gov't, Darfur rebels sign Tripoli declaration on cease-fire", Sudan Tribune, 11 May 2005, at [http://www.sudantribune.com/article.php3?id\\_article=9517](http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=9517)

<sup>105</sup> Crisis Group interviews, May 2005.

<sup>106</sup> ربما يكون هناك اتجاهان يعملان في القيادة الليبية، أحدهما يدفعه اختصاصيو السياسة الخارجية وهو أكثر محاباة للخرطوم باسم التضامن العربي، والآخر تمليه الدوائر الأمنية وهو أكثر انشغالا بالأخطار التي تشكلها سياسات الخرطوم على بقاء السودان والاستقرار الأمني. مقابلات المجموعة الدولية، مايو-يونيو 2005.

<sup>107</sup> سمحت ليبيا لبعض شحنات برنامج الأغذية العالمي بعبور أراضيها إلى دارفور، بما في ذلك المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

جيش تحرير السودان، وفي سبتمبر 2005 بسّرت اجتماعات بين عبد الواحد و خليل أسفرت عن الوثيقة المشتركة المذكورة أعلاه.

في جولة يونيو-يوليو 2005 لمفاوضات أبوجا، ضغط جيش تحرير السودان من أجل إدخال أريتريا في فريق وساطة الاتحاد الأفريقي. ولكن وفد الخرطوم رفض، الأمر الذي أدى - بجانب الخلاف على دور تشاد - إلى تأخير بداية المحادثات وتم التوصل أخيرا إلى حل توافقي، مكن الأريتريين من المشاركة في الجلسات العامة ولكن ليس بوصفهم وسطاء رسميين.<sup>120</sup>

وتريد أريتريا أن تظل ذات أهمية في تقرير مستقبل جارتها السياسي. وتريد أن ترى تغييرا في السلطة في الخرطوم من خصمها لفترة طويلة، حزب المؤتمر الوطني، إلى حلفائها في التجمع الوطني الديمقراطي، ومن المرجح أن تستمر في دعم حركات التمرد في دارفور وشرق السودان حتى يمكن التوصل إلى حل سياسي شامل.

#### 4. خاتمة

إن الانفجار الداخلي البطيء لحركتي التمرد، ما لم يوقف، يهدد بإطالة أمد الحالة المأساوية في دارفور إلى أجل غير محدد. وقد فتح الانقسام المتزايد داخل الحركتين، وخاصة في حركة تحرير السودان، الباب للخرطوم ومختلف الأطراف الفاعلة الإقليمية لمتابعة خططها الخاصة وزيادة إضعاف المتمردين. ومن شأن تفكك جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بدلا من إنهاء التمرد، أن يؤدي في الأرجح إلى انتشار أمراء الحرب في جميع أرجاء دارفور وجعل الحل السياسي للأزمة مستحيلا. ويجب على قادة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة أن يبدأوا في وضع احتياجات الناس الذين يدعون أنهم يمثلونهم قبل الحسابات السياسية التافهة والعودة إلى دارفور حالا لعقد مؤتمرات ميدانية شاملة للجميع بغرض توحيد كل من حركتيهم. ويتعين على المجتمع الدولي دعم هذه المؤتمرات الميدانية باعتبارها خطوة حيوية تجاه التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض في دارفور.

نيروبي/بروكسل، 6 أكتوبر 2005

أسمرا، وسمحت لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي بإقامة معسكرات للتجنيد والتدريب على طول الحدود، وأعطت مقاتلي التجمع الوطني أسلحة ودعمًا لوجستيًا. وفي 1997/1996 بدأت تدعم إنشاء الجناح المسلح للتحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني بقيادة الحاكم الأسبق دريخ وشريف حرير.<sup>112</sup>

وأدى اندلاع حرب الحدود بين إثيوبيا وأريتريا في عام 1998 بالولتين إلى السعي إلى الحصول على دعم السودان أو على الأقل حياده. واستغلت الخرطوم الفرصة لتضغط على الاثنتين لخفض دعمهما لمعارضتها المسلحة.<sup>113</sup> ونتيجة لذلك، نقل متمردو شرق السودان وحلفاؤهم من الحركة الشعبية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي معسكراتهم إلى داخل السودان. وأقيمت ذلك حرب استنزاف، بقيام المتمردين بعمليات كر وفر وشن الحكومة غارات جوية. وأدت محادثات السلام الجادة بين الخرطوم والحركة الشعبية في سنة 2002 إلى تهدئة الجبهة الشرقية فيما عدا اشتعالات متفرقة، حيث أن جميع عناصر التجمع الوطني خفضت أنشطتها العسكرية.

غير أن صراع دارفور جاء بتوترات جديدة إلى الشرق. إذ انضمت حركة تحرير السودان إلى التجمع الوطني الديمقراطي وأنشأت قاعدة لها في أسمرا، وأقامت كلا حركتي دارفور المسلحتين تحالفات مع الجماعات المتمردة في شرق السودان. وفي فبراير 2004، قام مؤتمر البجا وأسود الرشيدة بتشكيل تحالف جديد - الجبهة الشرقية<sup>114</sup> - بسبب الإحباط من أحكام تقاسم السلطة والثروة الخاصة بشمال السودان في اتفاق السلام الذي كانت تعده الخرطوم والحركة الشعبية، والغضب من عد السماح للتجمع الوطني بتمثيل شواغل الشرق في المفاوضات ثم انضمت إليهما حركة العدل والمساواة في وقت لاحق، وفي يونيو 2005، ادعى ناطق رسمي مقيم في أسمرا بأن لديها أكبر قوة في الشرق.<sup>115</sup> وتطالب حركة العدل والمساواة بدمج المفاوضات بين الجبهة الشرقية والحكومة مع عملية أبوجا المتعلقة بدارفور.<sup>116</sup> وعقب اتفاق اللحظة الأخيرة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي في يونيو، الذي مكن الأخير من المشاركة في مفضية مراجعة الدستور الوطني - وهو جزء أساسي من اتفاق السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية - شنت الجبهة الشرقية هجمات صحبتها دعاية كبيرة على أهداف حكومية في الشرق لإظهار حدود تنازلات التجمع الوطني.<sup>117</sup> واتهم السودان أريتريا بالتصعيد العسكري، مما زاد الريبة بين البلدين.<sup>118</sup>

ومنذ منتصف 2004، ظلت أريتريا تقدم دعما سريا - جوازات سفر، وكميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة - لمتمردى دارفور، وذلك هو السبب في أن ميني وعبد الواحد يقيمان بعض الوقت في أسمرا وظل خليل زائرا مألوفاً.<sup>119</sup> وحاولت أريتريا أيضا، بدون نجاح، التوسط بين فصيلي

<sup>112</sup> أنظر الحاشيتين 4 و 21 أعلاه. كان التحالف الفدرالي وقتها عضوا في التجمع الوطني الديمقراطي. مقابلتا المجموعة الدولية، 22 أكتوبر 2004، و 11 أبريل 2005.

<sup>113</sup> كانت إثيوبيا تسمح للحركة الشعبية بإرسال إمدادات إلى قواتها في جنوب النيل الأزرق من أراضيها.

<sup>114</sup> "جماعتنا تمرد في شرق السودان تندمج"، وكالة الأنباء الفرنسية، 23 فبراير 2005

<sup>115</sup> إد هاريس "متمردو دارفور يفخرون بقوتهم في شرق السودان أيضا"، رويترز، 22 يونيو 2005.

<sup>116</sup> Crisis Group interview, 9 April 2004.

<sup>117</sup> See Crisis Group Report, The Khartoum-SPLM Agreement, op. cit. وجدت الهجمات تغطية إعلامية دولية كبيرة بفضل الآلة السياسية لحركة العدل والمساواة. أنظر "متمردو شرق السودان يشنون هجوما كبيرا في منطقة البحر الأحمر"، وكالة الأنباء الفرنسية، 20 يونيو 2005.

<sup>118</sup> "Sudan accuses Eritrea of planning attack on East -- SMC", Sudan Tribune, 21 June 2005, at: [http://www.sudantribune.com/article.php3?id\\_article=10284](http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=10284)

<sup>119</sup> Crisis Group interviews with SLA and NDA officials, 2004-2005.

<sup>120</sup> "Darfur talks -- Sudan accepts Eritrean participation in plenary sessions", Sudan Tribune, 12 June 2005.

ملحق أ  
خارطة السودان

